

قولونها مفعول لا دلالة له ولا موضع تقدير الموصوفين
مطلوب جازا لدلالة ذلك من قوله لا وقت
وضعية اوله لا وقت مفعول لا وقت مفعول لا وقت
مطلوب جازا لدلالة ذلك من قوله لا وقت
مطلوب جازا لدلالة ذلك من قوله لا وقت

بالجر صفة معنى او بالنصب حال او بالرفع خبر محذوف مبتدأ
وانحله حال او صفة هتدي
وخرج بهذا القيد حرف فان معناه غير مستقل وسببه
والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفعولية
مثلا ذو معناه مستقل لكن الغرض من وجبه التوصل
الى جعل الجرس صفة لشيء فلا يحصل له الغرض الا بذكر
بعده فذكره ليحصل الغرض لا الحصول للدلالة
بالجر صفة بعد صفة للرفع او بالنصب صفة ايضا تابع لمحل فانه
مفعول لدل بواسطة احوال من المعنى في نفسه او من المستقر
في دل على الجوز او من مبتدأ على اي من يراه جازا او مفعول به
تقدرا على او مستثنى من قول ما دل او بالرفع خبر بعد خبر
للمبتدأ او خبر محذوف والمبتدأ اي هو غير وانحله صفة او حال
على التفسير المذكور فقامل في هذه الاوجه واختار منها ما
هو الاوجه

وهيئة منظمة سؤال وهو ان حد الاسم غير جامع لخروج
الاسماء الافعال منه بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة
باعد الازمنة وغير مانع ايضا لدخول الافعال المنسقة عن
الزمان في اذ معانيها المستقلة فيها بعد الاسلاخ مستقل
غير مقترنة باحد الازمنة فاذا ريد الدفع فبفتح تحريك
ان المراد بعدم الاقتران بحسب الوضع الاول كما في حاشية
الفوائد القياسية لعصمت الله

فان قيل الازمنة جمع زمان والثلاثة اسم مفرغ للعدد فكيف
يصح ان يكون صفة الازمنة قلنا انما اذا الحذف الاعداد
توحد في حكم الجمع لا في حكم المفرد وقال السيد عبدا لله
فان قلت الازمنة جمع زمان مؤنث لفظا ومعنى بنا ويل
لجماعة فكيف يصح ان يكون الثلاثة صفة الازمنة والثلاثة
مذكر قلت الثلاثة عدد والازمنة معدود والعدد يتبع
محدوده وهو الزمان وهو مذكر ليس مؤنث قال الفخر
وجواب المشهور ان لفظك مختلف فيه هل هو في حكم ما
قد مر من الاثنين والواحد او في حكم ما بعده من الاربع و
الخمس وغيرها فان كان في حكم الاول فلو نشأ بالبناء ومذكور

بهيئته وضعها على احدى الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول
قد واليسين وسوف وان ولم ولما ولام الاخر ولا
النبي وكله عامل على ما سيجي واسم وهو ما يدل
على معنى مستقل بالقرن غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
ومن خواصه دخول النون وحرف الجر ولام التعريف
وكونه مبتدأ وفاعلا ومضافا وبعضه عامل كاسم
الفاعل وبعضه غير عامل كائا وانت والذي وحرف
وهو ما يدل على معنى غير مستقل بالقرن بل الة لقرن
غيره وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل
كهم وقد ثم العامل هو ما اوجب بواسطة كون
آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب والمراد بالوا

التي هي في قوله لا وقت
مطلوب جازا لدلالة ذلك من قوله لا وقت
مطلوب جازا لدلالة ذلك من قوله لا وقت
مطلوب جازا لدلالة ذلك من قوله لا وقت

ان كان حكم الثاني
العكس بالبناء مذكور وبغيرها
حاشية سياه

ثم يقول ولا ومن خواصه
تخفيف ولفظها هو في حكمه فعل ان المذكور بعضه هو
وخواتم كثيرة فيها التنوين والجمع والتخفيف والتذكير
والاعراب والاعراب والتذكير والتذكير والتذكير

والوصف والاعراب والتذكير والتذكير والتذكير
وما في غيرهما من خواصه

والاعراب والتذكير والتذكير والتذكير والتذكير
والاعراب والتذكير والتذكير والتذكير والتذكير

والاعراب والتذكير والتذكير والتذكير والتذكير
والاعراب والتذكير والتذكير والتذكير والتذكير

[illegible]

وهو الاعراب فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا ان يضرب
فلان وجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة
لاسم الفاعل ثم العامل على ضربين لفظي ومعنوي
فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ وهو على ضربين سماعي
وقياسي فالسماعي هو الذي يتوقف اغماله على السماع
وهو ايضا على نوعين عامل في الاسم وعامل في المضارع
والعامل في الاسم ايضا على قسمين عامل في اسم واحد
وعامل في اسمين اعني البتداء والخبر في الاصل ويسميان
بعد دخول العامل اسم وخبر كانه والعامل في اسم واحد
حروف تجزئه تسبي حروف الجزاء حروف الاضافة وهي عشرون
البناء للاتصاف ومن لا ابتداء والى للانتهاء وعن البتداء

اعلم اني بعد ما عرفت مفهوم العالم وما يتعلق به ان العالم
 آله والمراد به ما بين الالهة وما يتعلق به لذكركم ان في الالقسام
 واعادة العالم مظهر لهذا التعميم

والغريب بالنسكين اودمق وبيان اجلك وشيخ ايتك يقاك
 ضرب مثلا اي بين وضرب في الارض ضربا ايسارا لاشفاء
 الرزق وضرب ضارا صغروا شي فوج ونظير معانته
 كلور مجعندم وضروب واضراب كلور

والاسم هنا عم جامع اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته
 كزيد وعمر وما بين اسمي معنا وهو لا يقوم بذاته سواء معناه
 وجوديا كالعلم او عديما كالجهل وما بين على اسم منقول ومغير
 ومفرد حيث قال في الفرق والحقق الاسماء على تلك الالقسام منقولة
 ومغير ومفردة والمنقولة هي التي لم يراع فيها المعنى الوضعي
 كلفظ الصلوة فانها عبارة عن الافعال حال عز الدعاء لله
 الى الصلوة الالهية والمغيرة هي التي روعي فيها المعنى الوضعي
 وزيد عليه شيء آخر كلفظ الصلوة ايضا قال معناه الاصل
 هو الدعاء لكن قد زيد الامتثال المخصوصة فصار اللفظ مختصا
 في افادات مفردة فاطلق على هذه الافعال باعتبار اشتراكها
 على الدعاء والمفردة هي التي روعي فيها المعنى الوضعي ولم يزد
 عليه شيء كالهية التي ما قاله والاسم هنا شامل على جميع
 هذه الالقسام

والفرق بين الواحد والاحد ان الواحد يدخل ولا انعكس
 وقيل ان الواحد يستعمل في الاشياء والاحد في النفي
 تقول في الاشياء رايت رجلا واحدا وفي النفي ما رايت احدا
 فتفيد العموم وقيل ان الواحد هو المنفرد بالذات فلا يقبل عليه
 احد والاحد هو المنفرد بالمعنى فلا يقبل فيه احد

والفرق بين الواحد والمفرد ان المفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون
 اعتباريا كاسم الجنس وقد يقع على جميع افراد الجنس
 والواحد لا يكون الا حقيقيا له هنا كلام الفرق والحقق
 وبناء على ما قاله قال المتن في اسم واحد ولم يقل في اسم مفرد

والحكمة في كثرة شعبة عشر وانها لازمة الاستناد وهي ثوبان

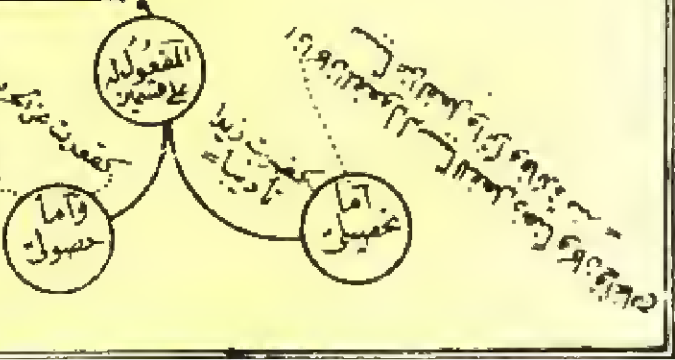
[illegible]

بمعنى الاستقراء كونه الشيء ذا قرار قائما والمكان وغيرهما
 يكون الذات ويوجد فيها خلافا للقول فان الذات في الاستقراء
 قرار وما يقدر الشرح بأي كون في مكان فليس هو بل هو
 من البسم المكان لا يخلو الحقيقة على انفسها اما الخط الاول
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الثاني منه
 لا قول وكذا كان والخط الثالث منه قوله واما الزاكن
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الرابع منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الخامس منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط السادس منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط السابع منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الثامن منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط التاسع منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط العاشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الحادي عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الثاني عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الثالث عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الرابع عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الخامس عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط السادس عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط السابع عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط الثامن عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط التاسع عشر منه
 من قول الاستقراء في قوله واسم مكان والخط العشرون منه

الدار وداخل الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لا يكون بمعنى
 الاستقراء نحو المقتل والمضرب وكذا ان كان بمعناه ولم يكن
 متعلقا بمعناه نحو مقما ومكان فان هذه المستثنيات
 لا يجوز حذف في منها لان يقال اكلت جانبا للدار او مضرب
 زيد او مقما بل في جانبا للدار او في مضرب زيد او في مقما
 واما ان كان عاملا القسم الاخير بمعنى الاستقراء يجوز
 حذف في نحو مقما وقعدت مكانه وان كان ظرف مكان
 محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مستناه
 نحو دار فلا يجوز حذف في فلا يقال صليت دارا بل في دار
 الا مما بعد دخل ونزل وسكن نحو دخلت الدار ونزلت
 الحان وسكنت البلد والثاني المفعول له اذا كان فعلا

لوضوح ظرفية له مع دلالة على القرار فلا حاجة الى تعبير
 بظرفية بادخال في عليه ما خورين من حدث او كل واحد
 من حدث
 فان كلا من الغيا والقعود وان كانا عرضيين لكن يمكن استقراء
 وليس كالضرب والقتل
 قوله وان كان ظرف مكان محدودا غير الاسلوب السابق
 وعدل عزو الى الواو تنبيهها على ان ما يستعمل عليه ليس
 موافقا لسابقه في حكم حذف في وان هذا ابتداء كلام فلا
 ان بالواو الابتداء لان اسم كان في سابقه في قوله ان كان
 ظرف زمان محدودا وفي قوله او كان ظرف مكان مبهما كليهما
 مستقرا جيع الى المفعول فيه وهما اسم كان مظهر
 وهو قول ظرف مكان بالرفع وخبره محدودا بالانصب و
 الجحد لا يحد لها شرط ان وجزاؤها قوله الا في فلا يجوز
 حذف في منه والذي بينا الشرط ويجزاؤها من قوله وهو ما ثبت
 له اسم آه جلد معتبرته
 لا يجوز حذف في من كل ظرف مكان محدود وهو في قوة لا يحذف
 في من كل ظرف مكان محدود فقول الاما بعد دخل ونزل
 وسكن معرب عن حسب العواطف فان اشتراط عدم الجحد
 الكلام ثابت وعدم ذكر المستثنى منه ثابت احمد بال
 فان يجوز حذف في منه على الحذف والايصال بطريق التوسيع ككثرة
 استعمالها او كمال مشابها ما بعدها بالمفعول بالشد
 اقتضاها اياه حتى ظن ان مفعول وليس كذلك الجحد
 استعمال في على ان مصدرها على فاعول وهو في الغالب
 مصدر لازم كالخرج

الدار وداخل الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لا يكون بمعنى
 الاستقراء نحو المقتل والمضرب وكذا ان كان بمعناه ولم يكن
 متعلقا بمعناه نحو مقما ومكان فان هذه المستثنيات
 لا يجوز حذف في منها لان يقال اكلت جانبا للدار او مضرب
 زيد او مقما بل في جانبا للدار او في مضرب زيد او في مقما
 واما ان كان عاملا القسم الاخير بمعنى الاستقراء يجوز
 حذف في نحو مقما وقعدت مكانه وان كان ظرف مكان
 محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مستناه
 نحو دار فلا يجوز حذف في فلا يقال صليت دارا بل في دار
 الا مما بعد دخل ونزل وسكن نحو دخلت الدار ونزلت
 الحان وسكنت البلد والثاني المفعول له اذا كان فعلا



فان كان المفعول له في الذا من جمل
 والخارج سببا للفعل وتكون له
 فاعول لان قول فعل لا يقتضي عند لان المواد منه أحداث
 وهو المصدر فيكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص
 على فعل

الاسلام في كل عصر والادب
مستحق للعدل والمعاداة
على حد فيستدل ايضا على خارج
من الادب

تخرج من الوجود في كل عصر
مستحق للعدل والمعاداة
على حد فيستدل ايضا على خارج
من الادب

فعلوا لفاعل الفعل المعلن ومقارناته في الوجود نحو ضربت
زيدا ناديا له بخلاف كرمك لا كرامك وجئتك اليوم
لو عدت مسروفا في هذين الموضعين اذا حذف فاجاز ينصب
المجوز ان لم يكن نائبا لفاعل ووقع ان كان نائبا بالانفا
والثالث ان وان فاجاز يحذف منها قياسا نحو قوله تعالى
عبس وتولى ان جاءه الاغنى اى لانجاءه والسماعى
فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا
يقاس عليه ثم القياس بعد الحذف في غير الاولين
ان توصيل متعلقة الى المجزوء فيظهر لامرأى المحلى
وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائية وليست
حذف وايضا لا نحو قوله تعالى واختر موسى قومه اى

لقد اورد في هذا الموضع
الاسماء على الارجح
فان قيل لا بد من ان يكون
الاسم في الموضع المذكور
فان قيل لا بد من ان يكون
الاسم في الموضع المذكور

مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن ابي حبيب فعلى هذا ظاهر كلام
المصنف في ما وقع في
طرف مستقره بنحو ما جعل حال من يستكن في رقع او ينصب
على سبيل التذرع لكن الرفع على تقدير النائية وقوله في المفعول
وفرض في المفعول لما تقر عندهم ان لا ينوب نائب الفاعل
اي بل لا لام فانه لا يقع مقام الاذكر اليوم فلا يقع نائب
نائب بل للتأنيب بخلاف المفعول فيه فانه يقع فعلا
قطع الفرض ونصب امام الامر كما يقال ضربت فاما ما
الامير بصيغة المجهول في الجميع

والاسماء على الارجح
فان قيل لا بد من ان يكون
الاسم في الموضع المذكور
فان قيل لا بد من ان يكون
الاسم في الموضع المذكور

| | | | | | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا |
| وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا |
| وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا |
| وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا |
| وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا |
| وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا | وَصْفُهَا |

مواضع ما ذكرناه ان

وَقَدْ تَرَكْنَا فِي هَذِهِ الْقِسْمِ
وَقَدْ تَرَكْنَا فِي هَذِهِ الْقِسْمِ
وَقَدْ تَرَكْنَا فِي هَذِهِ الْقِسْمِ
وَقَدْ تَرَكْنَا فِي هَذِهِ الْقِسْمِ
وَقَدْ تَرَكْنَا فِي هَذِهِ الْقِسْمِ
وَقَدْ تَرَكْنَا فِي هَذِهِ الْقِسْمِ

انك صالح وبعد مد ومند نحو ما رأيت مدانك قائم
وَسَوْفَ يَكُونُ كَقَوْلِكَ كَقَوْلِكَ كَقَوْلِكَ كَقَوْلِكَ كَقَوْلِكَ كَقَوْلِكَ
وَحَيْثُ جاز التقدير ان جاز الامر ان كالتى وقعت بعد فاء
لجزء نحو من يكره فاني اكرهه فان كسرت فالمعنى فانا اكرهه
وان فتحته فالمعنى فاكرهه اياه تأنيث وتخفيفا المكسورة
فيلزم اللام في خبرها وبحوز الفاؤها ودخولها على فعل
من افعال المستندة نحو قوتعالى وان كانت لكسرة وان
نظمت لئلا يكثر من تخفيف المفتوحة فتعمل في خبر
شأن مقدر ويلزم ان يكون قبلها فعل من افعال
التحقيق نحو علمت ان زيد قائم وتدخل على الفعل
مطلقا ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط
والدعاء جرف النفي نحو علمت ان لا تقوم او السنين

مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان

المفاجأة قول الشاعر وكنت اري عيدا كما قبل سدا اذا انه
عبد الضعاف واللاهزام به فيجوز فيه التكرار على انها مع اسمها
وغيرها جمل واقعة بعد اذ المفاجأة والفتح على انها معها
مستندة محذوف خبر اي اذا عودته للفتاة واللاهزام ثابتة
عند مددم قرينة معينة عنها من حرف التثنية كان زيد ان يقوم واقعة
المفاجأة الاثبات كقولك عند الدج وان مالك كانت كرام المعادن
وتمنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها
لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاختشيين
وغيرهم وقيل لام اخرى اجتمعت للفرق لئلا يمتنع بفعل غير
فعل المستند عليها هو منهية كقوفين كما سبق في محذوف كسرت
بمعنى ان قلت لسدا ولعدم التعليق بها في باب علت كما
في المثال الآتي فافهم

فان الله تعالى في سورة البقرة وان تخفف من الفعل واسمها
محذوف اي وانها كانت اي التولية اليها الكبيرة شاقرة
الناس الاعلى الذين هدى الله منهم وما كان الله ليضيع ايمانكم
اي يهلككم الي البيت المقدس بل يثبتكم عليه لان سب نزولها
السؤال عن ما مات قبل التحويل ان الله بالناس المؤمنين
لرؤف رحيم في عدم انتباهة اعمالهم والرافة شدة الرحمة
وقدم الابلغ للتفصيل تفسير جلالين

فان الله تعالى في سورة الشعراء قالوا انما انت من السحرة وما انت
الا شمر مشن وان تخفف من الفعل واسمها محذوف اي انه
نظمت لئلا يكثر من تخفيف المفتوحة فتعمل في خبر
شأن مقدر ويلزم ان يكون قبلها فعل من افعال
التحقيق نحو علمت ان زيد قائم وتدخل على الفعل
مطلقا ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط
والدعاء جرف النفي نحو علمت ان لا تقوم او السنين

مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان
مواضع ما ذكرناه ان

في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...
في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...
في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...

أربعة أحرف أن للبصرية ولن للنفي المؤكدة الاستقبال
وكي للسببية وأذن للشرط وأجزاء وشرط عمله أن يكون
فعله مستقبلا غير معتمد على ما قبله وإن أريد به
لكمال أو اعتماد على ما قبله لم يعمل نحو أن أظنك
كاذب لمن قال قلت هذا القول ونحو أن أذن كرمك
لمن قال خيلك ويجوز إضمار أن خاصة في نصب
المضارع به نحو درني فأكرمك وأكازم خمس عشرة
كلمة أربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم
ولما لنفي الماضي ولأم الأمر ولائي للطلب
واحد عشر منها تجزم فعلا إن كانا مضارعين
تسمى كلمة المحازات وهي أن للشرط والجزاء

أربعة أحرف...
فما سأل الأول...
في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...
في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...
في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...

في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...
في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...
في هذا البحث...
والأصل في أن كرمك...
فما سأل الأول...

ويعلم ان هذا هو الحق مطلقا ويعلم ان هذا هو الحق مطلقا ويعلم ان هذا هو الحق مطلقا

[illegible]

و من حيث
النقطة لم
يقل قول
فيقول من
وقيل تفسير
بما فصل

فان قلت ان العمل اذا قسمه زعم او متعدد قلنا ان ليس
بمقسم انما العمل مما يستفاد من الشروح والحوال
لنحو فانظر اليها ان كنت من اصحاب المذهب
الاول وهو انما يعمل جميع
العمل بجهنم واحد
وذا قال

[illegible]

والعلم ان المصير بين انفقوا على انهم وشرفوا لان ما فيها
 والثاني ان الكسوف قد يكون الصغار كمنها وشرفوا
 والثالث ان الكسوف قد يكون الكسوف والفرق بينهما انهما
 لا يخرجون من الدوام في بانهم كمنها وشرفوا
 لان الكسوف قد يكون الكسوف والفرق بينهما انهما
 بالله نعم المولى ان يكون الصواب ما ذهب اليه المصير
 من عوارض

بكر التوز وسكون العين مع ما قد يستعمل في نفي كسر الفاء
 اتي على العين وسكون العين مع ما قد يستعمل في نفي كسر الفاء
 ولا يجوز اسكان العين مع ما قد يستعمل في نفي كسر الفاء
 وسكون العين وسكون العين مع ما قد يستعمل في نفي كسر الفاء
 الدار وما العنان الاربعة في خمس على ما في التفسير
 كمنها وشرفوا
 ما في الرضى
 انفسر بكسر مفتوحة على التمييز
 راجلا زيد فريد تميز والعامل
 في الضمير المستتر
 نعم لان الابهام
 فتنبيه

نعم للمذبح وليس للذم وشرطها ان يكون الفاعل معرفا
 وباللام او مضافا اليه او مضرا ممزجا بكرة ويذكر بعد
 ذلك المخصوص مطابقا للفاعل وهو مبتدأ او ما قبل خبره
 نحو نعم الرجل زيد ونعم غلاما الرجل الزيدان ونعم رجلا
 زيد وقد تحذف المخصوص اذا علم وقد يتقدم على الفعل
 نحو الزيدون نعم الرجال وساء مثل شمس وحبذا المذبح
 وفاعلها لا يتغير وبعده المخصوص واعمراي كاعراب
 فمخصوصه نحو حبذا زيد والمتعدي بالايتم فيه يغير
 ما وقع عليه الفعل وهو على ثلثة اشرب الاول متعد
 الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حكا مفعوله
 بقرينة وبدونها والباقي متعد الى مفعولين وهو على ثلثة

اما الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف بما هو
 مقتضى اسم لاشارة ولذا ذكره في موضع الضمير
 مثال لما كان مضافا الى المرفوع باللام بلا واسطة والمخصوص
 مطابقا في التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فسر غلام
 الرحمن هذا
 فالحال لث ساء يسوء فعل لازم ومتعد يقال ساء لث
 يسوء فهو مسيء وساء يسوءه مسائة اذا قبح تقصير
 ساء سوء وسوء وسوء وسوء وسوء وسوء وسوء وسوء
 فعل ما يكره خاموس

اي حبذا او فاعله او ذا عا هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يثني
 اذا كان المخصوص مثنى ومجموعا او مؤنثا يجرى مجرى الامثال
 التي لا يتغير فيها حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا
 هند ومعناه مباركا محبوبا كسفا لاسرار

وقد يجرى قبل الضمير وبعده تميز او حال من الفاعل
 نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا زيد ومع هذا يطا بقا
 المخصوص لا الفاعل في الاسرار

وقد ذكرنا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها ان يكون
 حبذا مبتدأ وزيد خبره والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحسب
 وزيد بدل منه كانه قيل حبث والثالث ان يكون خبر مبتدأ
 محذوف والرابع ان يكون زيد مبتدأ حبذا خبر مقدم

على ان
 الفاعل
 واللام

على ان
 الفاعل
 واللام

على ان
 الفاعل
 واللام

وهو مأخوذ من قولهم
أراد معلقة المفعول
لا هو وان زوج قائم
مما فيها ولا فاعله
والفعل هو المفعول
في هذا المثال
والفعل هو المفعول
في هذا المثال
والفعل هو المفعول
في هذا المثال

دخول أن على مفعولها نحو علمت أن زيد قائم وأما التعليق
بكلمة الاستفهام أو التي أو لام الابتداء أو القسم أو إن
المكسورة إذا دخل في خبرها لام الابتداء أي إبطال العمل
على سبيل الوجوه لفظا لا معنى فيم هذه الأفعال نحو علمت
أزيد عندك أم عمرو رأيت ما زيد منطلق ووجدت زيدا منطلق
وعلمت أن زيدا قائم وكل فعل قلبي غير ما شكت وشيت
ونسيت وكل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت وسألت
ومنه أفعال الحواس الخمس كمنيت وأبصرت وسمعت
وشمت وذقت والقسم الثالث أفعال ملحقة بأفعال القلوب
في مجزئ الدخول على المبتدأ والخبر وعدم جواز حذفها معا أو حذف
أحدهما فقط بلا قرينة وقلة حذف أحدهما فقط بما هو غير جمل

نحو علمت وعلم بمعنى عرف ونظر وتفكر وغير ذلك من الأفعال
التي لزم معنى العلم لفهمها وما عدا ذلك من الأفعال
لا يتعلق بها العمل إلا عند بولس فالواقع فإن التعليق في جميع
الأفعال جائز عنده والكسائي يوجب في الواقع ومما يجهل
في المنطق فالملحق إما أن يطلب مفعولا واحدا فهو علمت
هل زيد في الدار كما جمل في موضع مفعول واحد أو اثنين
فيكون ذلك الجملة في مقام الفعلين نحو علمت زيدا في الدار
أو أكثر فتقوم مقام جملة الجملة في مقام الثاني والثالث نحو
أعلمت ما زيد في الدار

ومع التعليق فقد ووجه العمل في اللفظ المفعول
لأجل تعدد واحد من هذه الثلاثة على الجملة المفعول بها
نحو قوله عز وجل

الواقع مع الجملة مفعولها زيد عندك أو الجزء الثاني حرفا أو اسما
وكذا الاستفهام أحد عشر كلمة وهي لهزة وجل وما ومن وإني
وكم وكيف ومن ومنى وإن وإياد فاعلة لطلب التثنية
لأولها والضمير وصل لطلب التثنية فقط وفيه الالفاظ
لطلب التثنية

أما شرط دخول اللام أو لام لا ففتحت فلم يكن تعليفا وحده
التعليق بالمذكورات أنها تقع في جملتها ومنها فتفتحت
بها هو نون وهذه الأفعال أفعال القلوب تفتتح
تغيرها فوجبا التوفيق بينه أي بين المذكورات وهذه الأفعال
فقد ثبت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الأفعال
معنى فهي مأخوذة من العمل المصنوع كغيره فلا تضيع حقوقها
من شكل وجه بل من وجه اللفظ فقط

والذوق وعلى
قوة منبهة في العصب
المفرد على جرم المسان بذكره
بها الطعموم بها الطعم والموهبة إلى العصب نقباء
التي في العزم

أما الدخول على المبتدأ والخبر وعدم جواز حذفها معا وعدم حذف
أحدهما فقط بلا قرينة وقلة حذف أحدهما فقط بما هو غير جمل
ووجه حذفها معا هو أنها في جملتها ومنها فتفتحت
بها هو نون وهذه الأفعال أفعال القلوب تفتتح
تغيرها فوجبا التوفيق بينه أي بين المذكورات وهذه الأفعال
فقد ثبت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الأفعال
معنى فهي مأخوذة من العمل المصنوع كغيره فلا تضيع حقوقها
من شكل وجه بل من وجه اللفظ فقط

وهو مأخوذ من قولهم
أراد معلقة المفعول
لا هو وان زوج قائم
مما فيها ولا فاعله
والفعل هو المفعول
في هذا المثال
والفعل هو المفعول
في هذا المثال
والفعل هو المفعول
في هذا المثال

و اما عند العمل على الفعل الواحد من القياس...
مع ان بعضا من القياسات يمكن ان يكون...
و في بعض النسخ...
و اما عند العمل على الفعل الواحد من القياس...
مع ان بعضا من القياسات يمكن ان يكون...
و في بعض النسخ...

من الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي كثير النسخ وهو
والاول اصح لموافقته لضمير مسماه وبعده ولا يلزم رجوع
الثاني كالاول الى اسم الفعل بنا ويل للكلية اذ لا يصح رجوع
الى اسماء الافعال لان التعريف لها من لا لاوارد التي تذك
عليها صيغة الجمع وهي اسماء الافعال سر
اسم بمعنى هو الامر ومعنى هو المسمى او بمعنى وضع له الامر وضع
الماضي على اختلاف القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ
الفعل هذا اخرجتها عن الاول على معنى مفترق باحلال الزمن
حتى لا يدخل في تعريف الفعل واختياره بشعر كلام المصنف
الايضاح في بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه في بحث
الماضي والبعض جعلها بمعنى الامر والماضي اذ وضعها لالفاظ
تكلف يكذب الوجدان الصادق اذ لا يخطر بالبال اسمها مع فعلها
عصم كافه
اسم الدال مسماه على حذف المضاف او التحويد كالمذكور
وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر والماضي ما
كان بمعنى هو الامر والماضي كان هذا على ظاهره لكن لا يساعد
ما نقلناه عن الامتحان وهو قوله اسلم اسماء مع الافعال
وهات يارجل بكسر التاء اي اعطى في الواحد وفي الاثنين
هاتيا بوزن آتيا وفي الجمع هاتوا وفي المرأة هاتي بالياء وفي اثنين
هاتيا ايها والنساء هاتين مثل ما طين من عند اصحاب
وبناؤه على الحركات الثلاثة وتقلب هاؤها الاول مرة فصارت
سته وقد بنون في الستة فصارت اثنا عشر ويحذف الثاني ايقال
هيها وايها فصارت اربعة عشر
اسم لا يخلو اسم فعل عن التاكيد والمبالغة في معنى
فعل استعمل فيه فزيد زيد بمعنى اهل مبالغة فالاولى
التفسيرية وهي ان ذلك بمعنى ما بعده اذ ما هو بمعنى المبالغة
لا يخلو عن قصد التجب ومن جاء التاكيد فالاولى التفسيرية
وقد زاد ما بين وبين فروع شتان ما زيد وعمرو وهو اجمع
من شتان ما بين زيد وعمرو و شتان بمعنى بعد و ما هو موصوف
او موصوف اي بعد مسافة بين زيد وعمرو

من التفسير والتاسع معنى الفعل والمراد
منه كل لفظ يفهم منه معنى فعل فنه اسماء الافعال
وهو ما كان بمعنى الامر والماضي ويعمل عمل مستمارة
ولا يتقدم معوله عليه الاول نحوها زيدا اي خذ و
رويد زيدا اي اهلكه وهلم زيدا اي احضره وهات شيئا
اي اعطيه وحتمل اليزيد اي ايتيه وبله زيدا اي دعه و
عليك زيدا اي ازمه ودونك عمرا اي خذ وراك زيدا
اي اتركه وغير ذلك والثاني نحو هيئات الامر اي بعد
وشتان زيد وعمرو اي افرقا وسرعان زيد وشكان
عمرو اي قرا وغير ذلك ومنه الظرف المستقر وقدم
نفسيره وهو لا يعمل في المفعول به بالاتفاق ولا في الفاعل

و اما عند العمل على الفعل الواحد من القياس...
مع ان بعضا من القياسات يمكن ان يكون...
و في بعض النسخ...
و اما عند العمل على الفعل الواحد من القياس...
مع ان بعضا من القياسات يمكن ان يكون...
و في بعض النسخ...

و اما عند العمل على الفعل الواحد من القياس...
مع ان بعضا من القياسات يمكن ان يكون...
و في بعض النسخ...
و اما عند العمل على الفعل الواحد من القياس...
مع ان بعضا من القياسات يمكن ان يكون...
و في بعض النسخ...

اعمال الفرق المستقر في القاعل المسكن فليكن ما مر
اعتبار ما جعل فيه بلا شواكذا استفيد من انه روح
القاعل والمفعول من الاشياء الخمسة

اما الطرف فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في حكم

لعلهم يخلو على ذواتهم العار

أو الاسم الذي استعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة مع
قرينة عانقة عن ارادة

فلذا الفاء تفرعية واللام حرف جر وذا اسم مضافا للإشارة
إلى كون اسد بمعنى المجترى مجرور بحملها وبحجاء مع المجرور
متعلق ببعي بعده مفعول لا فإن قلت الفاء التفرعية تلك
تقرع ما بعدها على ما قبلها واللام مثلها فيغني أحدهما عن
الأخر قلت كون الفاء تفرعية مسلم واللام ليس كذلك بل
هو على كون الفاء تفرعية فلا يغني أحدهما عن الآخر تأمل
ولا تغفل وفي أكثر النسخ بالواو في فلا اشكال وبالحذف استيفان
أو اعتراضية وقيل الفاء لترتيب العلوم واللام على لترتيب
العلوم فلا يغني أحدهما عن الآخر

أي عمل المجتهد قول غلام مرفوع على أنه فاعل لا سد في المثال
الاول والجار والجرور اعني على في محل نصب عبارة مقعولة
غير صريح لا سد في المثال الثاني كشفا لاسرار

وهو الله الضمير لله والله خبره في السموات والارض متعلق
باسم الله والمعنى هو المستحق للعبادة فيها لا غير او بقوله
يعلم سركم وجهكم وايجلا خبر ثان او هو ضمير والله بدل او
ظرف مستقر وقع خبرا بمعنى سبحانه وتعالى لكمال علمه بما
فيها كان فيها ويعلم سركم وجهكم بيان وتقرير وليس
بمتعلق المصدر لان صلته لا يتقدم عليه من الجنبات

في السموات مفعول فيه لفظ الله لما يقسم بهما من معنى
العبود وهذا هو الموافق لقول من قال ان لفظه الجلالة
مشتقة من العبد بمعنى عبد تسمية الأعرب

من الی بمعنی عیبد

الظاهر لا بشرط الاعتناء إلا ما ذكرنا والموصول بخوزيد في الدار

مثال لما اعتد عليه
حرف النسخ

ابوه وما في الدار أحد وخاء في الذي في الدار ابوه ويحور كوك

وما بعدة متد كافي منك

الظفر في حده كقوله انما الظفر في حده كقوله

وعد علی بن ابی طالب و امام حسن و امام حسین

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه منقول من متعلقه المحدثين ويعمل في غيرها كالحال و

بعضه متعلق و مجتمعه
بعضه منفرد و معمول

الظرف بلا شرط ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول

المفعول فيه ^{المراد بالنظر} ^{ههنا} ^{من الاعتناء} ^{وههنا}

نَحْمَدُكَ يَا هَاشِمَ أَخُوهُ وَنُشْكِيكَ فَوْعَا مَا لَشَيْءٍ طَافَ

از منبر رسالت

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

وَقَوْلُهُ اَلَيْسَ الْمَسْتَعَارُ خَوَاسِدُ فِي قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اسَدٍ

منه الفعل في المثالين المستند

غلامہ و اسید علی ای مجیری فلذا عمل عملہ و منہ کل اسیم

التي تسمى بالاسد مفعلة

منه معناه الصفة نحو لفظه الله وقوله تعالى وهو الله في

الحق في السموات

المسألة الأولى في بيان ما هو المشقة

[illegible]

وحرر الشاهد زيد فاني اكتبه وفاقا بعد

وحراف النداء والتشبيه والتبعية والقي وغيرها فهذا عمل

[illegible]

2000

السماح

بسم الله الرحمن الرحيم

ریجنل وائیو ایس ایس

المعروف

وہو

راجع الى العامل فلا يوجد المطابقة بين التبدل والمختل لان المختل
 اثنان قلنا المراد بالعامل النوع فهو بعد الاختار
 مع
 بخلاف الاختلافات فان جعلت التبدل فالتبدل
 وعطف البيان وهو كونه من
 يفرق او منقسم
 وبما في هذا

[illegible]

تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال
 والمفعول معه كإشراك
 والظرف (وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ مَا لَا يَكُونُ لِلَّهِ أَقْبَى حَقًّا)
 وأما هو معني يعرف بالقلب وهو اثنتان الأول رافع مبتدأ
 والخبر وهو التجر يد عن العوامل اللغوية لاجل الاستناد نحو
 زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه
 وموقع الاسم نحو زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب
 وذلك الوقوع إنما يكون إذا تحركت عن التواضع والجواز
 مجموع ماد كروا من العوامل مستون (الباب الثاني)
 في المعمول اعلم أولا أن الألفاظ الموضوعات إذا لم تقع في التركيب
 لم تكن معمولا كما لا تكون عاملة وإن وقعت في فعل نشأ
 أقسام القسمة الأولى ما لا يكون معمولا أصلا وهو اثنتان

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فارجع اليه ان كنت من اصحاب التخييل
تدبر في اجاله بعد التخييل
لولا ان كانت من اصحاب التخييل
يتعلق بها الفكرة والتخييل في الرضى
فارجع اليه ان كنت من اصحاب التخييل
تدبر في اجاله بعد التخييل
لولا ان كانت من اصحاب التخييل
يتعلق بها الفكرة والتخييل في الرضى
فارجع اليه ان كنت من اصحاب التخييل

ولا توفيق
محمدا اراه اني بيده
اولا وانما انتما بها مع الطرفه ولما التوس
مع انه فعل الفضل بدليل الاول والاوه على الفضل
والافاضل فلا منة فاعلم في الفصل
لا وصفتها ارجلا وهذا مع ما قال في الفصل
جعلنا صفها فقول لينة غاما اولاه
تصية ونعم القيام مقام ما يوجد هوف ٢٢٣

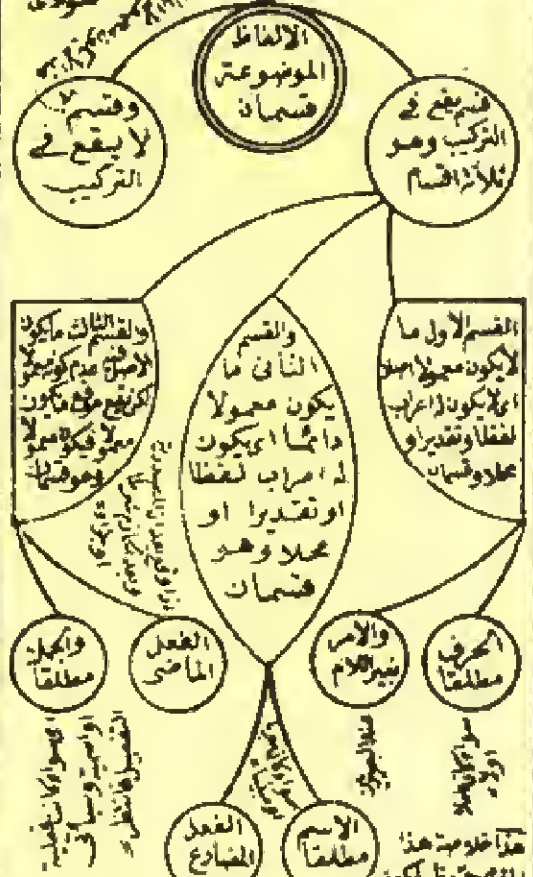
تجدد العلوم

والأسماء المنعقدة من الأفعال والصفات والاعراب
 والاعراب من حيث هو في الكلام لا في المعنى
 والاعراب من حيث هو في الكلام لا في المعنى
 والاعراب من حيث هو في الكلام لا في المعنى

الأول الحرف مطلقاً والثاني الأمر بغير اللام عند الضمير
 فأنه لما حذف عنه حرف المضارع التي تسمى بها صاوات المضارع
 مشابهاً للاسم فأنه في فعله خرج عن المشابهة فبدأ إلى
 أصله وهو البناء وقال الكوفيتون هو مغرب مخروم بلام
 مقدرة والقسم الثاني ما يكون معمولاً دائماً وهو اثنان
 أيضاً الأول الاسم مطلقاً حتى حكم على أسماء الأفعال
 بأنها مرفوعة محل على الابتداء وقاعلة لها ساد مسند الخبر
 أو منصوبة محل على المصدرية وأن قال بعضهم لا محل لها
 من الأعراب لكونها بمعنى الفعل وعلى غير الفصل نحو كان زيد
 هو القائم بالحسنة خلافاً لبعضهم يقول إنه اسم لا محل له من
 الأعراب وأما اللزوم الداخلي على الصفات فقال بعضهم إنها حرف

قال المصنف حكاه أي انتهى حكم كون الاسم معمولاً دائماً
 حال كونه مطلقاً أي اسم كان الحكم بالأسماء والأفعال
 مرفوعة المحل أو منصوبة المحل وإن قال البعض لا محل لها
 من الأعراب مع أن أسماء الأفعال مرفوعة في الاسم بالتأويل
 فإن كان المؤول معمولاً بأعراب من غير المؤول أشد أولوية
 وأحق أن يكون معمولاً دائماً مطلقاً حاسباً سبباً

والواو الداخلة على أن ولو الوصلية بين الحال عند الجهور
 وللعلف على مقدار نقض المذكور عند الجرمي والاعتبار
 عند بعض النحاة سواء توسطت بين أجزاء الكلام أو لم تكن
 هو



هذا خلاصة هذا المقام حرره ليكون ذخيرة لطلاب اللغة وحيدة للاخوان في الدنيا
 وهو ما يقع بين يديكم وأما إذا كان معكم في الكلام لا في المعنى
 وهو ما يقع بين يديكم وأما إذا كان معكم في الكلام لا في المعنى
 وهو ما يقع بين يديكم وأما إذا كان معكم في الكلام لا في المعنى

هذا خلاصة هذا المقام حرره ليكون ذخيرة لطلاب اللغة وحيدة للاخوان في الدنيا
 وهو ما يقع بين يديكم وأما إذا كان معكم في الكلام لا في المعنى
 وهو ما يقع بين يديكم وأما إذا كان معكم في الكلام لا في المعنى
 وهو ما يقع بين يديكم وأما إذا كان معكم في الكلام لا في المعنى

في جملة المتعديين المذكورين والجمع كذلك في جملة مدخولها وجميع ما
 ولا يكتسب ويؤتى ويجوز ان يعتبر مدخولها اجزاء من متعديها
 فليكن لا يكون معولا ولا مدخولا
 اذا كانت معكونات
 المطلق عند قوله في الفصاحة
 وغيره فاما

فولامطلقا القول بل مطلقا لان اسم الفاعل والمفعول
 اذا كانا بمعنى الشئ يخرجان عن كونها اياهما لان الحدث
 مأخوذ في تعريفهما فذلك تسليما فافهم من كلامه الاحد
 اي في الفاعل المؤت فيكون مما يكون معولا واما فلايد
 لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فيبين وجه
 بقوله اعطى آه =

اللام متعلق باعطي على تعيين معنى العروض =
 واللام في ما زائدة في المفعول على ما اختاره في معنى
 الملبس وقال الرضي كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر
 في غير معناه المشهور او زائدة فالواجب فيه التضمن
 في كلام المتضمن معنى العروض فاصل الكلام اعطى
 اعرابها ما بعدها عارضا له فخذ في ما بعدها فاعلم ان
 ذكر مثله القاميل العصبان في حاشية الجاهلي في الاسرار

في الجملة المنطوق بها
 في الاسرار

او يضرب زيدا واصل جائن المضروب غلامه جائن الذي
 ضرب غلامه واصل جاء في الضرب وان زيدا اللذان ضربا
 زيدا والضاربون زيدا الذين ضربوا وهكذا ففهم
 تكون ما ضيا واما اذا كان اصله جائن الذي يضرب زيدا
 فلا شك ان معول من فروع واما اختيار الاول لكونه الظاهر
 في التمثيل لكونه ما ضيا مبينا =

والذي حمل الجمهور على هذا الطويل جعلها في المفعول به
 بعض الما ضيا باللام دون الاستفهام والتعجب كما عرفت
 مع ان طلبها للفعل اقوى من الموصول فيجوز الاسرار

اي اعطى اعراب الموصول لما بعده بان انقل الاعراب على
 من اجزاء الاول الى اجزاء الثاني وصاد لفظيا لعدم المانع
 فيه كما في الاول = وانما بالبحكم ههنا الاثر المترتب

الخرف كغيرها وقال اكثرهم هي اسم موصول بمعنى الذي
 والضمير المتصل به هو المفعول به
 والاعراب في المفعول به
 والاعراب في المفعول به
 والاعراب في المفعول به

والتي اعطى اعرابها الما بعد الما انقل من الفعلية الى
 الاسمية فاصل جائن الضارب زيدا جائن الذي يضرب زيدا
 والاعراب في المفعول به
 والاعراب في المفعول به
 والاعراب في المفعول به

فالاول معول والثاني غير معول فلما غير هذا الكلام
 صارا الاول في صورة الحرف والثاني في صورة الاسم
 فانعكس الحكم ترجحا لجانس اللفظ على جانب المعنى في
 الاعراب الذي هو حكم لفظي والثاني الفعل المضارع

والقسم الثالث ما كان الاصل فيه ان لا يكون معولا
 لكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معولا وهو
 اثنان ايضا الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصيبة
 يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزءا

لكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معولا وهو
 اثنان ايضا الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصيبة
 يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزءا

في جملة ما لا يكون
 معولا لان مدخول
 المفعول به
 في جملة ما لا يكون
 معولا لان مدخول
 المفعول به
 في جملة ما لا يكون
 معولا لان مدخول
 المفعول به

في الاسرار =
 في الاسرار =
 في الاسرار =
 في الاسرار =
 في الاسرار =

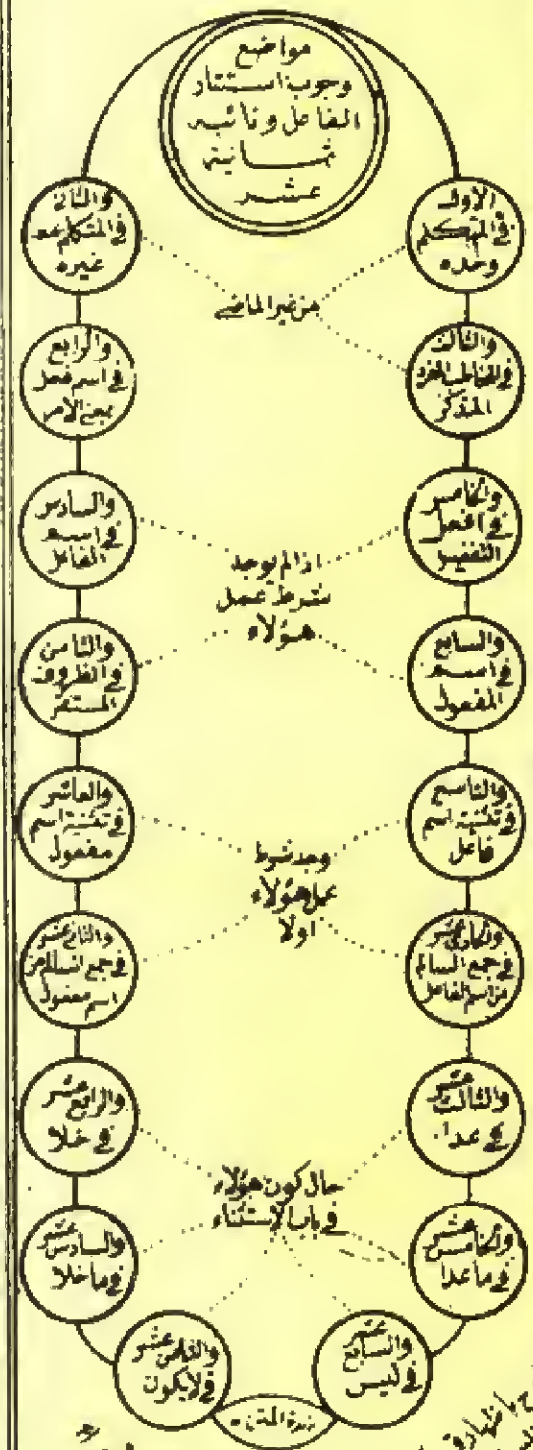
في التوسيع بالاطلاق مع إمكان جعله حقيقة هو أن يكون
الاسم مستقلاً لا يجوز في معناه الحقيقة فيجب
استخراج من معناه الحقيقة التوسيع المذكور عند الاستغناء
فائدة التوسيع بالاطلاق مع إمكان جعله حقيقة هو أن يكون
الاسم مستقلاً لا يجوز في معناه الحقيقة فيجب
استخراج من معناه الحقيقة التوسيع المذكور عند الاستغناء

وإنما قال وضوفى الدار زيد ولم يقل وفي الدار زيد فعلى
نوعه على الظاهر لا يكون مثلاً للاستغناء فان ضوفى على ضارب يكون
لأنه لا يكون هذا المثال ما يجب فيه الاستغناء وليس
هو هذا المثال ما يجب فيه الاستغناء فان ضوفى على ضارب يكون

فائدة التوسيع بالاطلاق مع إمكان جعله حقيقة هو أن يكون
الاسم مستقلاً لا يجوز في معناه الحقيقة فيجب
استخراج من معناه الحقيقة التوسيع المذكور عند الاستغناء
فائدة التوسيع بالاطلاق مع إمكان جعله حقيقة هو أن يكون
الاسم مستقلاً لا يجوز في معناه الحقيقة فيجب
استخراج من معناه الحقيقة التوسيع المذكور عند الاستغناء

فوزيد أفضل من عمرو واسم الفاعل واسم المفعول وما كان
معناها والصفة المشبهة والظرف المستقر إذا لم يوجد شرط
في الظرف المستقر من اسم الفاعل أو مفعول
أو استغناء أو ما شئت أو حسن وضوفى الدار زيد وفي
التي تسمى اسم الفاعل والمفعول وجميعها السالم مطلقاً نحو
جاء في رجلان ضاربان أو مضروبان أو رجال ضاربون أو
مضربون وفي عدا وخلاف عداً وما خلا وليس
ولا يكون في باب الاستغناء ضوجاء على القوم عدا أو ليس
ولا يكون زيداً والثاني في الغائب المقدر والغائبة
المقترنة نحو زيد ضرب أو تضرب أو ليضرب أو لا يضرب
وهي تضرب أو تضرب أو تضرب أو لا تضرب ويقال

في التوسيع بالاطلاق مع إمكان جعله حقيقة هو أن يكون
الاسم مستقلاً لا يجوز في معناه الحقيقة فيجب
استخراج من معناه الحقيقة التوسيع المذكور عند الاستغناء
فائدة التوسيع بالاطلاق مع إمكان جعله حقيقة هو أن يكون
الاسم مستقلاً لا يجوز في معناه الحقيقة فيجب
استخراج من معناه الحقيقة التوسيع المذكور عند الاستغناء



مطلق على غير
عصب الحرك كما قيل
يقال هكذا ويقال من زيد

أشار الشارح بأشياء قد يكون المراد منها مطلقاً من غير
مطلق على غير عصب الحرك كما قيل يقال هكذا ويقال من زيد
أشار الشارح بأشياء قد يكون المراد منها مطلقاً من غير
مطلق على غير عصب الحرك كما قيل يقال هكذا ويقال من زيد

تواضع فاعل
مفعول به
مفعول ثان

الاول لان
مفعول ثان
مفعول به

والثالث
مفعول ثان
مفعول به

والرابع
مفعول ثان
مفعول به

والسادس
مفعول ثان
مفعول به

والسابع
مفعول ثان
مفعول به

وحده في الماضي وهو التاء نحو ضربت بحركا في التاء
والمستعمل معه غيره في الماضي وهو نا نحو ضربنا و
المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو الياء نحو ضربين
واضري ولا تضربي واما المظهر فظ واذا السند
اليه العامل مجبأ فراده وغيبته ولو كان مشى
او مجموعا نحو ضرب الزيدان والزيدون وان كان
مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا او مؤنثا متصلا
بعامله يجب تأنيثه ان كان متصرفا نحو ضربت
هند او الهندان وزيد ضاربة جارئة وكذا
اذا السند الي ضمير المؤنث غير جمع المذكر الكثر
العاقل نحو هند ضربت او ضاربة والشمس طالعة

فالمضمر واما المظهر فلما تبين الاقسام الاربعة المضمرية
وحقق الجميع بالدقة النظرية وانما التحقيق وختها
بالدقيق اراد ان يشرح في ثلثة قسمين اولها انقسام مستغنى
بلفظ نحو القيوم الكريم فقالوا ما المظهر اى ما الاسم
المظهر الذى تلى الاثنين ثلثين اى للفاعل ونالما فاعل
من القسمين ورا علم ان لفظا المظهر على صفة اسم المفعول
من بابا لافعال لانه بمعنى الذى والمعنى ان الاسم الذى
اظهر على صفة المجهول فظهر من لفظه انه ما هو ولم يفتقر
حاجة الى تعريفه تكون لفظه معرفة كما قالوا فاعل المفعول والمفعول
وسبب وجوب افراد العامل عدم لزوم تعدد الفاعل في الفعل
بجانب الظاهر لو كان مؤنثا او جمعا واما الوجوب في مسابه
الفعل المشابهة صوره
فوجوب افراد العامل لو كان المظهر مفردا اولى اذ لا وجه
لغيره حينئذ السند العامل الى المظهر المفرد لان الفعل يندرج
على ما هيته المحدث ولا تعدد فيها حتى تنكث الفعل وجميع
ليدل على تعدد المحدث
واما حال مفرد او مؤنث لانه ان كان جمعا لم يجب تأنيث عامله
بل يجوز تذكيره كقول مؤنثا لفظيا بتا ويل الجماعه واستغنى
عن حكاى التاء بعامل لا لفظه عن الاستعداد بتا ثبت الفاعل
متصلا بعامل
فقد متصلا بعامل اى حال كون ذلك المظهر الموصوف
بذلك الصفات التعددية متصلا بعامل من غير فصل يتصل
لفظ بينهما فان قيل ان كان بين هبة الفاعل او المفعول
والمظهر ليس بينهما بل اسم كان مستترا قلنا الفعل من
حيث انه فعل لا يدل من مرفوع وهو اسم من ان يكون فاعلا
او اسما كحارس
يجوز بها الشروط الخمسة الاول كونه مؤنثا حقيقيا والثاني
من الادميين والثالث مفردا او مؤنثا والاربع متصلا
بعامله والخامس كون الفعل متصرفا

فالمضمر واما المظهر فلما تبين الاقسام الاربعة المضمرية
وحقق الجميع بالدقة النظرية وانما التحقيق وختها
بالدقيق اراد ان يشرح في ثلثة قسمين اولها انقسام مستغنى
بلفظ نحو القيوم الكريم فقالوا ما المظهر اى ما الاسم
المظهر الذى تلى الاثنين ثلثين اى للفاعل ونالما فاعل
من القسمين ورا علم ان لفظا المظهر على صفة اسم المفعول
من بابا لافعال لانه بمعنى الذى والمعنى ان الاسم الذى
اظهر على صفة المجهول فظهر من لفظه انه ما هو ولم يفتقر
حاجة الى تعريفه تكون لفظه معرفة كما قالوا فاعل المفعول والمفعول
وسبب وجوب افراد العامل عدم لزوم تعدد الفاعل في الفعل
بجانب الظاهر لو كان مؤنثا او جمعا واما الوجوب في مسابه
الفعل المشابهة صوره
فوجوب افراد العامل لو كان المظهر مفردا اولى اذ لا وجه
لغيره حينئذ السند العامل الى المظهر المفرد لان الفعل يندرج
على ما هيته المحدث ولا تعدد فيها حتى تنكث الفعل وجميع
ليدل على تعدد المحدث
واما حال مفرد او مؤنث لانه ان كان جمعا لم يجب تأنيث عامله
بل يجوز تذكيره كقول مؤنثا لفظيا بتا ويل الجماعه واستغنى
عن حكاى التاء بعامل لا لفظه عن الاستعداد بتا ثبت الفاعل
متصلا بعامل
فقد متصلا بعامل اى حال كون ذلك المظهر الموصوف
بذلك الصفات التعددية متصلا بعامل من غير فصل يتصل
لفظ بينهما فان قيل ان كان بين هبة الفاعل او المفعول
والمظهر ليس بينهما بل اسم كان مستترا قلنا الفعل من
حيث انه فعل لا يدل من مرفوع وهو اسم من ان يكون فاعلا
او اسما كحارس
يجوز بها الشروط الخمسة الاول كونه مؤنثا حقيقيا والثاني
من الادميين والثالث مفردا او مؤنثا والاربع متصلا
بعامله والخامس كون الفعل متصرفا

والاول لان
مفعول ثان
مفعول به

والثالث
مفعول ثان
مفعول به

والرابع
مفعول ثان
مفعول به

والسادس
مفعول ثان
مفعول به

والسابع
مفعول ثان
مفعول به

والاخر
مفعول ثان
مفعول به

والاول لان
مفعول ثان
مفعول به

والثالث
مفعول ثان
مفعول به

والرابع
مفعول ثان
مفعول به

والسادس
مفعول ثان
مفعول به

والسابع
مفعول ثان
مفعول به

والاخر
مفعول ثان
مفعول به

اعلم ان هذا التعريف على معنى لا يفارده بان صالحيه
 وتبينها ما جدها لا اسمي بقصد تفصيل مبررة وان كان
 فان ذكرنا اننا نكتفي بهذا احدى التاليفين تحقيقا
 ما نريد ان نثبت لفظا بقصد تعيين مبررة وان كان
 او كما نرى اننا نكتفي بهذا احدى التاليفين تحقيقا
 ايضا ولم يكن متصلا بما قبله وما كان غير ذلك ليجتمع
 المذكورين وذلك ان التعريف لا يمكن ان يكون
 الحاشية المحققين وغيرهم من
 المعامل الى غيرها من
 او في اسناد

حفظا للقاعدة وشبهه للضبط سر

او تقدير نحو هند وزين ونار وعقرب لا يفقد الا لانه
 لان وضعها على العروش والافتكك وايضا لا يرجع الا
 التاء عند التصغير في الثلاثي نحو هندة ونورة و
 غير الثلاثي فهو عليه وان لم يرد التاء عند التصغير
 قياسا كعقرب وقد يرد شاذ نحو قديمه والصبيغ
 المؤنثة مثلها وهذه وذى اعتبر بها تقدير التاء طريا
 لكتاب
 فتح الاسرار

والالف المدودة ما بعد هزة فيستفاء ان يلوثة التانيث
 الالف قبل الهزة وليس الامر كذلك فانها الف زائدة قبل
 المقصورة والهزة هي الالف المقصورة فليست هزة ككونها
 بعد الف زائدة عند سبويه وعند الاخفش غير متقلبة عن
 شيء بلا صلبة وبالحجة علوية التانيث الهزة لا الالف
 الا ان يجعل وصف الهزة بالمدودة فيجوز ان يكون سبب مد
 الف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها في الالف
 على ما هو مذهب سبويه اولان الالف اسم للمعركة والسكن
 قوله حمراء فان اصلها هراء بالفتح احدهما اللد والقصوت
 والتانيث التانيث فليست تانيث هزة لوقوعها طريا بعد
 الف زائدة كذا في القواعد الضمانية

قوله وهذا جواب عن السؤال المقدركان المسائل قال هذا
 التعريف غير جامع لافراد المعرف وغير مانع لا غير
 فاجاب عنه بقوله وهذا في غير ثلثة الى ٢٢

وزاد الزحسري الياء في هذي والاولى ان يكون هذه
 الصغيرة بكالها مؤنثة لانه ليس في اسم الإشارة
 ما هو على حرف واحد ذكره الرضى
 فتح الاسرار

يحيى اذا وصف وصف كذلك تقول رجال ثلثة جاشنا
 وثلثة اربع جاشنا

او طالعة وفي غيرها يجوز تانيث عامله وتذكيره ان كان
 غير محقق

مؤنثا نحو طلعت اطلعت الشمس ونحو سارت اوسار
 الاديبين من

الناقة ونحو جاءت اوجاء المؤمنات ونحو جاءت اوجاء الفاعل
 من

اليوم امرأة والرجال جاءت اوجاء اوجاء الرجال
 المفسر العاقل

والمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقدير او هي التاء
 محققا او غيره

الموقوف عليها هاء نحو طلعت وشمس والالف المقصورة
 في قوله الموقوف

نحو جلي ودعوى والالف المدودة نحو حراء وهذا
 والاول مثال الحقيقة

في غير ثلثة الى عشرة فان مذكرها بالتاء ومؤنثها
 بغيرها

يحدفها نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة
 رجل واحد ومفرق ومفرق

الى تسعة مع عشرة اثنت التاء في الاول فقط في المذكر
 في ثلثة اثنت التاء في ثلثة الاول

نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثاني فقط في المؤنث نحو ثلثة عشرة
 في ثلثة اثنت التاء في ثلثة الاول

الحاشية المحققين وغيرهم من
 المعامل الى غيرها من
 او في اسناد
 المذكورين وذلك ان التعريف لا يمكن ان يكون
 الحاشية المحققين وغيرهم من
 المعامل الى غيرها من
 او في اسناد

مثال المؤنث لان العطف
 منها نسوة ونحوها المفعول
 هي مؤنث وانما اعطيت التاء في ثلثة اثنت التاء
 في ثلثة اثنت التاء في ثلثة الاول
 في ثلثة اثنت التاء في ثلثة الاول

مثال المؤنث لان العطف
 منها نسوة ونحوها المفعول
 هي مؤنث وانما اعطيت التاء في ثلثة اثنت التاء
 في ثلثة اثنت التاء في ثلثة الاول
 في ثلثة اثنت التاء في ثلثة الاول

قال من ادعى ان اللفظ لا يدل على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت

والفعل بالمتكسرة لا يثبت
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت

اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت

اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت

به المستند اليه المجزء عن العوامل اللفظية نحو زيد قائم
وقائمه قائم ولا بد له من خبر والثاني الصفة الواقعة
بعد كذا الاستفهام او النفي رافعة لظاهري نحو قائم
الزيدان وما قائم الزيدون ولا خبر لهذا المبتدأ كونه
بمعنى الفعل بل فاعله ساذ مسند الخبر ولا يجوز تعدد
المبتدأ والاصل تقديمه وشرطه ان يكون معرفة لوكرة
مختصة بحقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
ويجوز حذفه عند قيام القرينة نحو زيد في جواب
من القائم اي القائم زيد والرابع خبر المبتدأ وهو
المجزء عن العوامل اللفظية المستند به غير الفعل
معناه نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدد نحو زيد

اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت

اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت

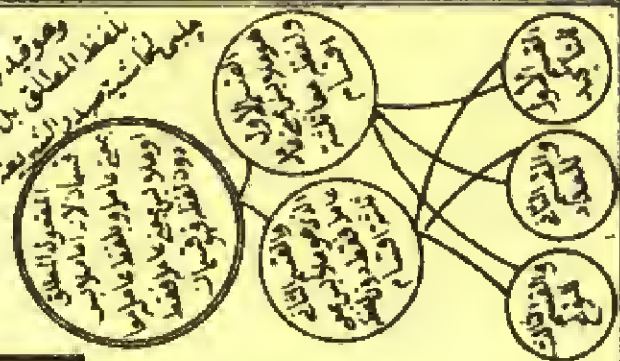
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت
اللفظ الدال على ذات مبهمة اجابنا نعم فينصب
حق ليس ان المفعول بالمتكسرة لا يثبت

فإن الجمل إذا كانت فيها عن ضمير الشأن لا يحتاج إلى التفسير
لوجود الربط المعنوي بين الجمل وبين مبتدأ الذي
هو ضمير الشأن
فإن بعض الكامل لا حاجة إلى الاستثناء لأن التفسير
لوجود الربط المعنوي بين الجمل وبين مبتدأ الذي
هو ضمير الشأن
فإن بعض الكامل لا حاجة إلى الاستثناء لأن التفسير
لوجود الربط المعنوي بين الجمل وبين مبتدأ الذي
هو ضمير الشأن

قائم قاعد وقد يكون جملة اسمية او فعلية فلا بد من عائد الى المبتدأ
ان لم تكن خبرا عن ضمير الشأن نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه ويجوز
حذفه لقوله نحو البزركزيستين اي منه وايضا ان يكون نكرة
وقد يكون معرفة نحو والله الهنا ويجوز حذفه عند قرينة
نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما
وجب دخول الفاء في خبره نحو اما زيد فطلق الا لضرورة
الشعر كقوله اما القتال لا قتال لديكم اولا ضمرا للقول كقوله
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي يقال لهم
اكفرتم وان كان اسما موصولا بفعيل او ظرف او موصوفا
او نكرة موصوفة باحد هما او مضما فالها او لعطف كل مضما
الى نكرة موصوفة بمفرد او غير موصوفه اصلا جاز دخول الفاء

في غيره نحو ولئن سبزو ونفزان ذلك لئن عزم الامور اذ ذلك
تزيلا للمخاطب منزلا من لا يعرف النسبة بين المستدأ
والمخبر في قولنا الله الهنا الجارية على خلاف مقتضى علمه
والفائدة في مثل اي مثل قولنا الله الهنا ومحمد نبينا الزاد
على منكر الهية ونبوت عليه السلام
لانه في معنى ما يمكن من شيء فزيد منطلق فحذف مما يمكن من
شيء فاقوم اما مقاد فمضاد اما فزيد منطلق فانما المقاد الى
المخبر فلا يصح ادراك الشرط والجزاء في محل واحد فمضاد
اما زيد منطلق في كل وقت اولا جمل كل شيء الا آه
اللام مجازية بمعنى في وهو كثير كقول تعالى ومنفع الموازين
القيسط ليوم القيمة بمعنى في يوم القيمة وبمعنى عند
كيفية الآية لانه قيل المعنى عند يوم القيمة
وانما لم يدخل الفاء على المفعول بعد حذف القول لانه يفهم
ان الفاء فاء المفعول لا القول ولان المفعول لكونه جملة
يفهم ان الجزاء هذه التي تكون مقولة
اي جملة فعلية او ظرفية هي قسم منها فما مجازان تسمية
لكل باسم الجيزة
اعلم ان القيد كل يأخذ حكم المضاف اليه فان اضيف الى
مصدر فكان مصدرا وان اضيف الى ظرف ونحوه كان
كذلك كذا في الفاصلة وغيره من الحواشي المحمودة

شرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان ثبت
 وان ثبت القاء والشأية كغيرها وان ثبت تركت لعدم
 كونها جزءا من الشرط لا يتم ويدون بمنع فادراج الجواز لعدم لزوم
 مع القصد لا يتم لزوم القاء مع القصد
 لان كل منها الانها لم كان كاداة الشرط وكل من العلة و
 الصفة كغيرها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط
 فصار كغيرها جزءا الذي يدخل القاء والعرف في كل لا يقع وجاز
 انصاف وان كان مقصدا يؤكد المشأية في الحقيقة فجاز اعتبار
 تركه لعدم كونها جزءا في الحقيقة فجاز اعتبار
 وعدم اعتباره في مثل هذا المقام
 الحادى



وإنما ذكر الصرا لاسم ولم يقل وهو ما انزلقا لايصبح الحبل ان
انفرد من اقسام الخط والحجول من قبل المعاني والذات
الاسم ثم لو اذ كسب التكميل في جانبها نحو صفة المضاف
لصح الحبل احمد التوفيق

وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعل الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر ومنها

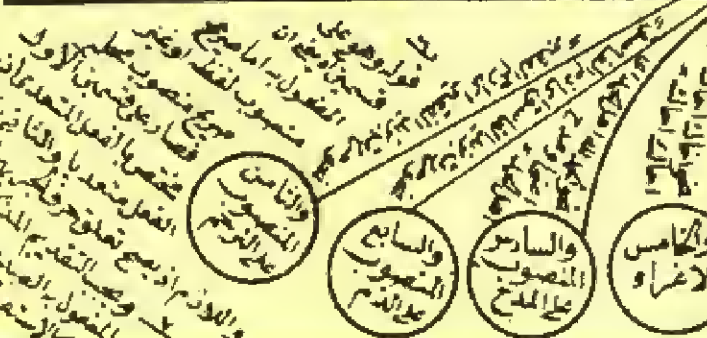
فأما القيمة الذي كلفوا في المحادثة فغير الرقاب أصل فاضل
الرقاب ضرباً مخدفاً للفعل وقدم المصدر وأشب مناً منها
اللفعل ضمها إلى التأكيد الاختصار والتعبير به عن اقتض
اشعار بأنه جنس ما يكون بغير الرقبة حيث أمكن وقصود
لهما شمع مودة بينهما

او غير اللفظ فعل اما بحسب المادة نحو فعدت جلوسا
او بحسب اليب مثل انبت الله نانا وسيبويه بقدر له عامل
من باب ان فعدت وجلست جلوسا وانبت الله فنبئت نانا
مك
هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لولم يكن القهوه محضو
بما بعد الاضطرار والكالوس بما بعد القيام كما ذكره في شرح
المعاني النبوية ولا يخفى انه مثال للتغايرة بحسب الالاميا
غصم فاعلم

الاصطلاحى والضمير لا مباله وكثرة الحذف فيه
والحال على الحديث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل
بدله هنا وكذا تكلفنا عند عدمها والتنبه على هذا لم يقل
عامل مع كونه اظهر ولم يكتب رجوع الضمير اليه مع كونه
اخصر على انه محتمل ان يرجع الى المعقول المطلق الا حوى



الخالي عن النواصب والجوازم نحو يضرب ويضربان
 وأما المنصوب فتلثة عشر الأول المفعول المطلق
 وهو اسم ما فعله فاعل عامل مذكور لفظاً أو تقديرًا
 بمعنى نحو ضربت ضرباً وضربة وضربة وقد يكون
 غير لفظية نحو وقعت جلوساً وقد يحذف فعله
 لقيام قرينة نحو أيضاً أي أيضاً ويجوز تقديمه
 على عامله ولا يلزم لعامل والثاني المفعول به
 وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل وهو على قسمين
 عام وهو المجرور بالحرف وخاض بالتعدي وقدم
 ويجوز تقديمه على عامله نحو زيداً ضربت وحذفه مطلقاً
 وحذف فعله لقيام قرينة نحو زيداً لم يزل قال من ضرب ولما

[illegible]

المراد بالذات ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

فقد سبق ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

فقد سبق ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

فقد سبق ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

يرفع الابهام عن ذات مذكورة نامة واحدا لاشياء الخمسة و
قد سبق او مقدرة في حجة نحو طاب زيد نفسا اعطاب شئ
زيد او ما فيها هاهنا نحو الخوض بمثل ماء والارض
عنوانا وزيد طيب با و ابوة ودارا وحسن وخما وافضل
من غيره وعلما او انما في شئ صبي اب و ابوة وهذا
التمييز خارج في المعنى فلم لا يتقدم على عامله والتمييز
لا يكون الانكسار والثبات المستثنى وهو نوعان فمفصل
وهو المخرج عن متعدد بالا او احدى احوالها وانقطع
وهو المذكور بعد ما غير مخرج عن متعدد والمستثنى
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب
قام نحو جاء في القوم الارثاء او مقدما على المستثنى منه

فقد سبق ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

فقد سبق ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

فقد سبق ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

الاب في المثال الاول عبارة عن زيد وعزيب والابوة المذكورة
في المثال الثاني احاد بين زيد وبين غيره ويحتمل ايضا المعنى
ان يكون ابوة زيد لولده وان يكون ابوة والده سبحانه
جعل الرضوخا خلا في شبه الجمل ولذا قال لا حاجة الى قوله
او في اضافة لكن المصطلح يجعل من هذا القسم ولهذا قال
او في اضافة ولعل اراد يشبه الجمل ما يشبه على نسبة فرقة
من النسب الثامنة وليست الاضافة كذلك عبد القادر
واستشكل بلخوض بمثل ماء لان الماء ليس بمثل بل بالمال
وبغيرها الا في عنوان لان العيون ليس بمغيرة بل متغيرة
واجب بانما فعل لوعبر عن مضمون بمثل ماء بمالي ماء
وعن مضمون في الارض بمرتا في الارض عنوانا
الوجه بان الماء حاصل محاذ في فعله المتكلم بحسب
اهولا واعذب هي الاسرار
الكسرة والبرد يميزون بتقديم التمييز على الفعل وشبه به
لا يدع علة ان هذا الحكم مخصوص بالشق الثاني من
شق التمييز كاستفاد من هذا التفسير وذا الشق الاول
منه لان التمييز مطلقا لا يتقدم على عامله لاشياء الشق
الاول بالاتفاق فليس له لم يذكر للمصطلح فظهر
في الشق الثاني
ثم انما الاستثناء مشتق من نيت فلا ناعرا لا مراد اخر
منه والمستثنى معروف من المستثنى منه او مشتق من
نيت الشئ اذا ما عرفت فسمى الاستثناء استثناء لان
الاول مضاعف بالثاني فان كان مضاعفا كان مضاعفا
بالثاني وان كان مضاعفا كان مضاعفا بالاشياء وفي
الاصطلاح اخراج الشئ بالا او بما في معناه
اي من حكم متعدد وذي عدد فلم يتحول فيه باعتبار المقوم
اذا اخراج منه مستلزم الدخول فيه فلهذا قلنا قد صرح
كان من جهة الجزئيات كما ان المقوم لا زيد والاخراج نحو

فقد سبق ان يكون له حقيقة
بغير متعلقة بغيره فينبغي
كما وادراكها ما هو متعلق بنفسها
سواء كان حقا او كاذبا ولا يخلو وادراك
غيرها

والناس المتعبدون...
المعول بالاصالة...
ان يقول هذا الثاني...
معنى التسمية...
ولا يقول عليه...
لا انما يتبع...
فاما ان يتخلل...
بالنسبة...
اي على متبوع...
فيكون تقديم...
لا انما يتبع...
فاما ان يتخلل...
بالنسبة...
اي على متبوع...
فيكون تقديم...

المعول بالاصالة...
ان يقول هذا الثاني...
معنى التسمية...
ولا يقول عليه...
لا انما يتبع...
فاما ان يتخلل...
بالنسبة...
اي على متبوع...
فيكون تقديم...
لا انما يتبع...
فاما ان يتخلل...
بالنسبة...
اي على متبوع...
فيكون تقديم...

اولا اضرب او فلا اضرب...
واما المعول بالبعية...
تقديم شيء منها على متبوعها...
كاعراب...
مطلقا ويجوز تعدد ما خرج...
ويجوز وصف النكرة...
جاءني رجل قام ابوه...
الموصوف ومحال متعلق...
والافراد والتثنية...
رجل عالم وجاءني امرأة...
مخرجاء في رجال ركب...
يعني والنكرة ما وضع...

وهو...
معنى...
ولا يقول...
لا انما يتبع...
فاما ان يتخلل...
بالنسبة...
اي على متبوع...
فيكون تقديم...

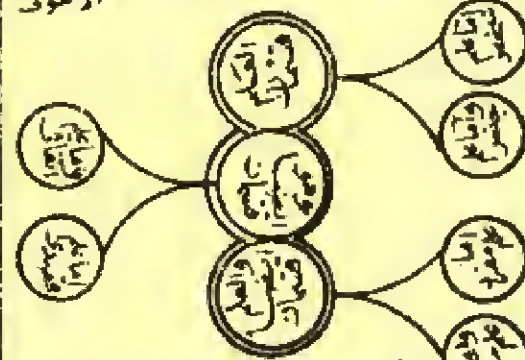
فان ذلك...
الحقيقة...
فلا يكون...
والنكرة...
والفرق...
والنكرة...
فان ذلك...
الحقيقة...
فلا يكون...
والنكرة...
والفرق...
والنكرة...

| | | |
|---|---|----|
| م | ن | هـ |
| و | ز | ح |
| ط | ث | ج |
| د | ذ | ر |
| س | ش | س |
| ص | ض | ع |
| ف | ق | ك |
| غ | غ | ق |

[illegible]

اعلم اسمكان اولقبها اوكنية لانان صهدو بالاب والام والابن
والبيت فهوكنية والا فانصديه مدح اوزم فهوالمقب
الافهو الاسم
عوالندنياية

وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئي شره لما في الامتحان
ان اسامة غير داخل فيه الا ان يدعي ان تناوله هو فرد محار
ويخالف عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالحق
ما قاله ابن الحاجب والوضي من ان تعريف مثلها تقديري
كعدم عمل مور لغضبية مثلا امتناع اللوم وضع المصروف
الا على



١٠
ويعجز عن دفعه العدم عند الامتنان لا التباس كما يجوز
يقول الامم فيه عند كونه مصدرا او مصفة ^{الاولى} ^{والثانية}
١١
كونه مع الاسد متفق عليه بين النحاة الا انهم اختلفوا بين
الاسد والاسامة مع اشتراكهما في الوجود ان ثبتا للشيء

[illegible]

النوع الأول المصغر وهي أربعة أقسام القسم الأول
مرفوع متصل وقد سبق والقسم الثاني مرفوع منفصل
وهو هو هي ها هم هن أنت انتما انتم اتين انا نحن و
القسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل
نحو ضربه ضربه اضربها اضربهم ضرب من ضربك ضربك
ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا وضوحله الخ والقسم
الرابع منصوب منفصل وهو آية آياها آياها آياهم آياهن
آياك آياك آياكما آياكما آياكن آياي آيانا والنوع الثاني
العلم وهو قسمان علم شخص مخوف زید وعلم جنس نحو
أسامة وسبحان والنوع الثالث أسماء الإشارة وهي
ذا الذكر ولشأن ذان وذین والمؤنث تا وذی وتیه

لا يفرق بينهما الا بتبيين ما قيل به فان قيل كيف يكون ما جا
 قبل مجرور ومعناه اليه وقيل منسوب وهذا اختلاف
 يصلح الاقسام خمسة كالاصل
 لا يتقدم على الجوارح
 ما قيل ذكره مع ما عو
 لا يفرق بينهما الا بتبيين ما قيل به فان قيل كيف يكون ما جا
 قبل مجرور ومعناه اليه وقيل منسوب وهذا اختلاف
 يصلح الاقسام خمسة كالاصل

[illegible]

لا شارة لا إشارة ما
لها فانه لا يعين لها ومنها
الاسم على احد النبي به والاشارة حقيقته فكيف
المضمر من ونازل المعاد فانك لا تراك في
فقط في محسوس مشا هذا قدما على يد جبريل وادام
لونها بالعين ايها فانها بالعين ايها
مقلب الذالك في المذكر ناء اذا العادة هو انه
ولذا جعل حبل السور ذكر الذ

ان لم يتوكل على الله تعالى ولا يترك غيره فليس له نصيب من ثمراته
 لا يقيد تصرفه في الايام كمال وغيره قد سبق ان القليل
 ان لم يتوكل على الله تعالى ولا يترك غيره فليس له نصيب من ثمراته
 لا يقيد تصرفه في الايام كمال وغيره قد سبق ان القليل
 ان لم يتوكل على الله تعالى ولا يترك غيره فليس له نصيب من ثمراته
 لا يقيد تصرفه في الايام كمال وغيره قد سبق ان القليل

والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي
 والنوع الخامس المعروف باللام سواء كان للبعد نحو جاءني رجل
 فاكرمتا الرجل او للجنس نحو الرجل خير من المرأة ونحو هذا
 اذا قصد به معنى باري رجل والنوع السادس المعروف باللام
 الخمسة اضافة مضمونة نحو غلام زيد والثاني العطف
 وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه لعل الحروف العشرة هي
 الواو والفاء وثم وحتى واو واو وام واو وبل ولكن واذا
 على الضمير المرفوع المنصّل بحباب كيد بمنفصل نحو ضربت انا
 وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد واذا
 عطف على الضمير المجرور اعيد الحافض نحو مررت بك وزيد
 والحاوي بينك والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب

في المعطوف باحد ما قد مر مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا
 وهو ظاهر ومعنى كونه مقصورا بالنسبة كونه مضافا
 السائر كما يجب ولا بد ونحو الواو على الصفة يكون احو
 بالانفعال بها كما يجب في التأكيد وترك تصرفها بالحاجب
 لعدم صدق في غير الواو والفاء وثم وحتى لا يتكلف تركه
 البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسطه الالف
 التي هي المعطوف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو
 لزيادة التصديق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
 كتاب معلوم على راي والتا حكيدات الواردة بالفاء او
 ثم لجرم التدرج والارتقاء نحو يا لله يا لله ووالله ثم والله
 يكون المعطوف على الصفة مثل جاء في زيد العالم والشاعر
 والكتاب صفة نحوية ممنوعة كيف ولو كان كذلك لاسحق
 الرضع مخرجتين وجعل الرفع الواحد انكلاا المقصدين
 مجتمع وجعل لاحدهما والتقدير لاخرهما لم يقل واحد
 في عطف المقدم ثلاثيات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو
 اي قام عمرو وهو نقيض لا وفي عطف الجمل ثلاثيات
 بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو
 لم يجمع وما جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق
 النفي الطوى
 ويقيد تركه بمعنى ان شرط العطف عليه التأكيدي فليجاء
 شرط لشرطه على ان الشرط اذا كان غلبة فائتة فليجاء
 يكون الجواز شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية
 الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثل بالارادة
 كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
 ولذا لم يقيد قوله يجب فأكسده باولا كذا حققه الفاضل
 العصب الطوى
 ونحو زيد ضروب هو غلام وجه الوجوب ان الفاعل المنصّل

ان لم يتوكل على الله تعالى ولا يترك غيره فليس له نصيب من ثمراته
 لا يقيد تصرفه في الايام كمال وغيره قد سبق ان القليل

ان لم يتوكل على الله تعالى ولا يترك غيره فليس له نصيب من ثمراته
 لا يقيد تصرفه في الايام كمال وغيره قد سبق ان القليل
 ان لم يتوكل على الله تعالى ولا يترك غيره فليس له نصيب من ثمراته
 لا يقيد تصرفه في الايام كمال وغيره قد سبق ان القليل
 ان لم يتوكل على الله تعالى ولا يترك غيره فليس له نصيب من ثمراته
 لا يقيد تصرفه في الايام كمال وغيره قد سبق ان القليل

قول عطف شين المصدر مضاف الى المفعول اذا اشبان
معلول لا يعلق

قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد
قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد

قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد
قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد

قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد

فيمح ويمنح له ويجوز عطف شين محرف واحد على معمور على
واحد بالانقياف نحو ضر زيد عمر او بكر خالد ولا يجوز على معمور
عاملين الا عند تقديم الجاز على رأي نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو والثالث التاكيد وهو قسم القضي وهو تكرير اللفظ

الاول او مراد فيه في الضمير المتصل ويجري في اللفاظ كلها
نحو جاءني زيد زيد وضرب انت وضرب ضر زيد وزيد قائم
زيد قائم ومعنوي مخصوص بالمعارف وهو نفسه وعينه
وكلاهما وكلتاها وكله واجمع واكثع وابضع وهذه
الثلاثة اتباع لا جمع ولا يتقدم عليه ولا تذكر بدونه في
الفصح واذا اكيد المضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين
اكيد اولا بمنفصل نحو زيد ضر هو نفسه او عينه

قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد

قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد
قول في الارز يد عمود ونحوه عطف على زيد

فان قلت التاكيد من المعمول الشعر ولا بد له من اعراب
لفظا او تقديرا او محلا فكيف نقول ان ضرب الشارب
لنا كيد الاول مع عدم الاعراب فيها قلت التاكيد
المعرف وان كان من المعمول النسخ الذي لا بد له من الاعراب
الا ان البيان يكون اوسع من المبين حتى يجري التاكيد
اللفظي فالحرف في نحو ان زيد قائم مع عدم امكان
الاعراب فيها فاحفظه فانه جاز ان يعطى اقدم اول النسخ
من زينة

قول ولا ذكر بدونه اجمع في الضمير واما في غيره فذكر
بدونه لعدم ظهوره لانها على معنى الجمعية والمعية
تظهر ولا لا اجمع عليه الاستحقاق الواضح ومنها
وذلك لان اجمع من حوله كجمع اعطاء وابع من ابيح
بمعنى طول العنق مع شدة معزها وابع من ابيح
العرف اي سأل ولا يعني ما في اعتبار معنى الجمعية فيها
التكليف وقيل لا معنى لها بدونه فهي من قبل حسن شين
كله امتحان لساج

فانما ناكيدان او غيره فيما فاعل من الاستقلال
فانما ناكيدان او غيره فيما فاعل من الاستقلال
فانما ناكيدان او غيره فيما فاعل من الاستقلال

[illegible]

ولما ذكر فيما سبق المنصرف وقبر المنصرف وكان ثلثين مقار آخر
لا بد من معرفتها احتاج الى بيانها فقال المولدات

ای مای و مراد النجاة فالالف واللام عوض عن المضاف الیه
اول العهد الخارجی

المصرف ما اخذ من المصرف فانه يشترط ان يكون المصرف غير ما التمس الا
بالتركيب اكثر من ثلث غير المصرف حتى كان بالقياس اليه
لا يتصرف لانه يتصرف بالتقنين والكسرة دون غير المصرف
وقيل جاء المصرف بمعنى الزيادة والمصرف يستعمل على الزيادة
من الكسرة والتقنين او زيادة التمكن عبد الجبار

واعلم ان احاد وموحد عدلا عن واحد واحد ونشأ ومنشأ عدلا
عزائين اثنين وثلاث ومثلث عدلا عن ثلثة ثلثة ورابع ومرتبة
عزاية اربعة واخر عدلا عن الآخر او اخر من فب منع المنع
فهذه الامثلة المبينة وامثالها العدل الحقيقي والوصف
الاصلي

ای مثل هذه المذكورات لغیر التصرف حال كونها صرفاً إذ لو
اعلاماً صرف على الأكثر لأن العدل في هذا الباب تابع بوصف
غيره بزمانه وأن جماعة إلى منع الصرف اعتباراً للعدل
الأصل مع العملية

و اما بعد بگویند که در این مورد که ملا نوکات معصوم یاد بفرموده اند ملا
تکون کاسبق کذا فی التایاج

في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الامتنع عن الفعل والجم اسم
المتممة للتانيث لان لم يجرها به يجره عن كونها وزن الفعل لاختصاصها
بالاسم نعم كون معها غير متمم للفعلية والتانيث كيملة و
رملة اذ اسميها فيدخل في قول كل علم فيه ثاء التانيث لا لوزن
الفعل لا لاختصاصه بالوزن

هذا الشرطان اللذان اعتبرهما المصنف في الصحة على مذهبنا.

[illegible]

بالتصريف ما دخل الجوف التنوين نحو زيد ويغير المنصرف في اسم مفعول
 حينئذ بعد المفعول فاعله زيد الاسم المنصرف في الاسم المنصرف
 فالحركة لا يدخل الجوف والتنوين وهو على نوعين سماعي نحو أحاد و
 في التنوين فاعله لا يدخل

وَنَاءٌ وَمِثْنِي وَثَلَاثٌ وَمِثْلَتُ وَرُبَاعٌ وَمَرْبُوعٌ وَآخِرُ صِفَاتِ

وَجَمْعُ وَكَيْفٍ وَبَصَرٍ جَمْعًا وَعَمْرٌ وَزَفَرٌ وَزَجَلٌ وَفَرَجٌ أَعْلَامًا

وقياس وهو كل علم على وزن مخصوص بالفعل كصبر وشكر ونقطع
المنسوب إلى القياس على ما يستقر عليه من وزن مخصوص

واجتمع واستخرج أوفى قوله احمد زوائد المضارع غير قابل للنسب
منه فخرج نادر بعد اموتهم المشتهرة

عَوْنِيْدِيْ وَتَشْكُرُوْكُمْ كُلُّ اَعْمَالِ التَّحْفِيْلِ وَالتَّحْقِيْقِ مَحْوُوفَةٌ وَتَحْقِيْقُ

وكل اسم عجمي استعمل في اول الفصل الى العرب عليا وهو زائد على

التلاميذ اومخيم الاوسط بحوفالون وبرايمم ويشتر
عشق على الكمال

وكل ما في يده ليعصونه او ممدودة نحو جبل وحره

بعضها زائد
لولا ان كانت الاوسط والاعلى
لا تباستعمل الاوسط والاعلى
الزخرفي وسبوت فيهما الشارح
على (أبو) شافعا (ول)
والفارسي (أبو) شافعا (ول)
رواه تاج الدين
ونقصه الا ان من كان
من كان ولكن غفقا وشهدا
استباح الواو من غنة
وانما اورد شارحين لما زاد على النقل
اسم جنس سرج احد رواه الترمذي
في العهد فكان في العهد
وبعد كما به فيهم
والالف المحدودة السبعة اذا حركت
تتم زبدت الالف اذا وقعت
سا كانا فقلبتا الثانية عزة
صفت محدودة
نصفه

فالنسبة علامة الرفع والاسم والفعل والواو في الاسماء
السنة والجمع المذكور السالم والالف في النسبة والواو
في النسبة الفعل وجمعه المذكور والواحدة المخاطبة

والمراد بالرفع ما يطلق عليه لفظه وكذا المراد بالنصب ما يجره
الاسم فكذا مشتركا بينهما يجعل هذا المراد والافعال
واغما اختصارا للاسم فان لم يرد الارتفاع وهو من خواص الاسم

وجز محض الاسم وجز محض الفعل وعلا الرفع أربعة أصناف
وواو والفاء والنون وعلا النصب خمسة فحة وكسرة والياء
وحذف النون وعلا الجر ثلاثة كسرة وفحة وياء وعلا الجر خمسة
حذف النون وحذف الآخر وحذف النون والنصب الرابع العطف
حتى يعلم أن ما عداها لفظي فالنقد يرى ما لا يظهر في اللفظ
بل يقدر في آخره مانع فيه غير الاعراب الحقيقي ولا يكون اللفظ
المعرب كاللفظ في ذلك في سبعة مواضع الأول معرب آخره
الف وان حذف لا لبقاء الساكنين فان كان اسما فاعرابه في
الاحوال الثلاث تقدر في نحو العصباء وعصا وان كان فعلا
فرعية ونصبية تقدر في وجز في لفظي فهو عيشي ولن يمشي ولم

فان المراد لفظي قد مر في التعداد لظهوره وشرطه واحدا له
وكثرته واخره في الافادة وقدم التقدير لانه اخف من الاول
بالتقديم في مقام البيان خاصة سياحية

فلنذكر نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جائز عند المعنى
وان لم يجز عند بعض المصنفين في معلوم الامر وانتهى بناء
على لزوم اتحاد الامر والمفعول يعطى الى امره نفسى
بان تذكر

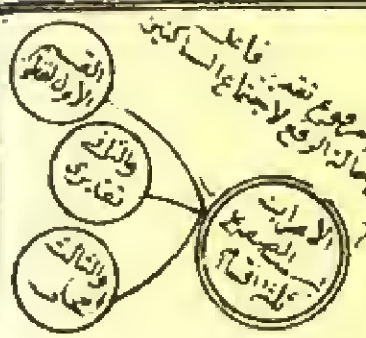
واذا ضمير الاعراب بحسب صفة في كسرة ويظهر اللفظي
من بيان قسميه فلنذكر الاخيرين آه

والفرق بين التقدير والمحل ان التقدير انما يستعمل
حيث استحق الكلمة الاعراب لكن فيه مانع لظهوره
والمحل يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل
بنائها مع انه لو وقع في محلها اسم آخر لظهر الاعراب
فيه كذا استفيد من نحو

انما قال غير الاعراب الحقيقي لانه لو كان المانع الاعراب
الحقيقي لا يكون الاعراب تقديري بل يكون محليا كما لا يكون
لفظيا لاستناع التقدير كما يمنع الاظهار لانه يلزم ان
يكون الكلمة الواحدة معربة باعراس حقيقيين في حالة
واحدة كما يلزم في الاظهار

والمراد بالرفع ما يطلق عليه لفظه وكذا المراد بالنصب ما يجره الاسم فكذا مشتركا بينهما يجعل هذا المراد والافعال واغما اختصارا للاسم فان لم يرد الارتفاع وهو من خواص الاسم

فانما كان بعض هذا النوع تقديري في كل حال وبعينه
تقديري في بعض احواله وان كان اسما
فانما كان بعض هذا النوع تقديري في كل حال وبعينه
تقديري في بعض احواله وان كان اسما



فان الاعراب بالالف والياء والكسرة لا يكونون في الالف والياء والكسرة
وقد اوردوا في الالف والياء والكسرة لا يكونون في الالف والياء والكسرة
سقطت الاعراب في الالف والياء والكسرة لا يكونون في الالف والياء والكسرة
بالالف والياء والكسرة لا يكونون في الالف والياء والكسرة
ولا تسقط الاعراب في الالف والياء والكسرة لا يكونون في الالف والياء والكسرة
ولا تسقط الاعراب في الالف والياء والكسرة لا يكونون في الالف والياء والكسرة

فان كان غير منون بتسوين المتكسر او كان في آخره تاء التانيث
هذا الاصلان منع المثلث او يجوز ان يكون غير منون بتسوين
المتكسر وفي آخره تاء التانيث كمثل: **عاجر** وجب **زاد**
ثم الظاهر ان يقال تقديره بالتانيث او تقديره بانه كاف في الالف
فقط او ففقط وغاية ما يمكن في التوجيه ان يؤول الاحوال
بما ذكر او بقدر المضافة الى اعراب احواله ولا يعد كل بعد
ان يقدر المتبدا للتقديرى ام لا اعراب فيها تقديرى ويجعل
الجملة خبرا لقوله فاحواله فثامن **مترقب**
لتعذر ظهور الاعراب في الالف لانه لا يكون ساكن في الاحوال
الثلاث وان ظهر الاعراب في الالف لزم ان يكون آخره ساكنا
في الاحوال الثلاث وصح في حاله واحدة وهو متعذر فذلك
كانا لا اعراب تقديرى تقول جاء في احمد وذات احمد ومترقب
باحد بسكون الدال في الاحوال الثلاث **مسحور**
بلا حرة او بها ام حال كون المتون بلاتاء التانيث او بلا هاء
منقلة عن التاء
تقول جاء في زيد ومترقب زيد بسكون الدال في حاله الرفع
والجر فيكون الاعراب تقديرى لتعذر ظهور الاعراب
في الالف لا متباعد اجتماع الحركة والسكون في محل واحد
ورأت زيد بفتح الدال والالف حاله النصب لكونه وفقد
من هذا الاسم في حاله النصب بالالف فلا تعذر ظهور
الاعراب في الالف فيكون الاعراب في النصب لفظيا
مستبعدا

يحد فافكون تقديرى في الاحوال الثلاث نحو جاء ضار القوم
ورأت ضار القوم ومترقب ضار القوم وان كان تشبيه وفقد
تقديرى وفي نصبه وجه تحريك الياء بالكسرة فيكون لفظيا
نحو جاء في غلاما ابنك ورأت غلاما ابنك ومترقب غلاما ابنك
والسابع الموقوف عليه بالانسان مما كان اعرابه بالحركة
فان كان غير منون بتسوين المتكسر او كان في آخره تاء التانيث
فاحواله الثلاث تقديرى نحو جاء وضارته وضاربات
وان كان منونا بغيرها فرفع وجه تقديرى دون نصبه نحو
زيد واما المحلى في موضعين احدهما الاسم المعرب المشتغل
بغيره باعراب غير محكي نحو مترقب زيد فانه يحكم على محل زيد
بالنصب على المفعولية وكذا العجني ضرب زيد ومترقب زيد

وهذا مثال تقدير
المتون من غير
الاعراب
في الاحوال
الثلاث
فان كان غير منون
بتسوين المتكسر
او كان في آخره
تاء التانيث
فاحواله الثلاث
تقديرى

فان كان غير منون بتسوين المتكسر او كان في آخره تاء التانيث
اسم معرب مشتغل بغيره
بغيره باعراب غير محكي
نحو مترقب زيد فانه يحكم على محل زيد
بالنصب على المفعولية وكذا العجني ضرب زيد ومترقب زيد
فان كان غير منون بتسوين المتكسر او كان في آخره تاء التانيث
فاحواله الثلاث تقديرى

او على البعد فيكون اللزوم
 حواسطه العطف هكذا في اللزوم
 فاما في الامتحان فمما يذكر كانه فاء مضاف اليها
 على اي تقدير فيكون اسما او مفعولا
 فاما في الامتحان فمما يذكر كانه فاء مضاف اليها
 على اي تقدير فيكون اسما او مفعولا
 فاما في الامتحان فمما يذكر كانه فاء مضاف اليها
 على اي تقدير فيكون اسما او مفعولا

سأكتفي لا تشوين ولذا يكتب بالنون الطوى

يا تني عشر رجلا وبعض الكتابات وهو كرم يكون للاستفهام
 في نصب ما بعدها على التمييز نحو كرم رجلا والخبرية بمعنى
 التكرير فيضاف الي ما بعده نحو كرم رجلا وكذا للعدد
 ينصب ما بعده على التمييز نحو عيني كذا زها وكيت
 ورئت للحديث والكل ان المصنعة لمعان او الاستفهام
 غياري واية وبعض الظروف نحو امس وقط وعوض ومد
 ومنذ واذا واذا ومتى واني واما وكيف وحيث
 وكذا ولدن ولد والكاف لوعلى وعن الاسمية وغير
 اللزوم ما قطع عن الاضافة متوقفا في المضاف اليه نحو قبل
 وبعد وقت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء و
 لا غير وليس غير وحسب والان والمناذير المفردة

فان قلت لم كذا بناء طويلا ولم كيت مدورة كما كيت وزنة
 قلت لانها ليست بناء التانيث بل هي عوض عن الهاء والظروف
 كما كان هذا التعويض يختص بالمولوث كما كانت صارت مدورة
 وفريضا اسقاط تاء التانيث لتلاصق جميع علامتا تانيث
 شرح معناه

عطف على القريب او على البعيد اي مبنى للوزم الكلمات آه نا
 والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحة
 في مذكور منذ ويشكل كيف لا تسم لكاه والصيغة فاما
 ان يراد بالظروف الظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره
 كذكر فعال غير مرفوع بسم اسماء الافعال واما ذكر غير مرفوع
 وحسب في قيل ذكر التانيث في باب ما يناسبه لا محالة =
 عطف كافيته

امس والاريد به قبل يومك فهو مبنى لنصته معنى حرف التعريف
 فانه معرفة بدليل الدلالة ولو لا انه معرفة بتقدير اللام لما وصفت
 بالمعرفة وهذا مما وافقت معرفة قبل توكنه والذي يراد بالزمان
 انكته فهو مرفوع يدخل عليه الالف واللام كان لم تفسر
 بالامس ولا بغيره ابو البقاء
 من الامس اسم زمان موصوف لليوم الذي يليه اليوم الذي
 استغنى او ما هو عليه في رادة القرب جميع الجامع
 قط قط قط قط قط

ومنذ ومنذ ذكرها في الظروف وان لم يكونا ظرفين لمسا بينهما
 لولا لولا على الزمان اسمان الزمان
 ويجوز ان يقع بعده الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى
 واذا رجع ارجهم القواعد ونحو اذا المجرمون ناكسوا رؤسهم
 وقد يكونا للتعليل والتعجانه فتح الاسرار

عطف على القريب او على البعيد اي مبنى للوزم الكلمات آه نا
 والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحة
 في مذكور منذ ويشكل كيف لا تسم لكاه والصيغة فاما
 ان يراد بالظروف الظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره
 كذكر فعال غير مرفوع بسم اسماء الافعال واما ذكر غير مرفوع
 وحسب في قيل ذكر التانيث في باب ما يناسبه لا محالة =
 عطف كافيته

فاما في الامتحان فمما يذكر كانه فاء مضاف اليها
 على اي تقدير فيكون اسما او مفعولا
 فاما في الامتحان فمما يذكر كانه فاء مضاف اليها
 على اي تقدير فيكون اسما او مفعولا
 فاما في الامتحان فمما يذكر كانه فاء مضاف اليها
 على اي تقدير فيكون اسما او مفعولا

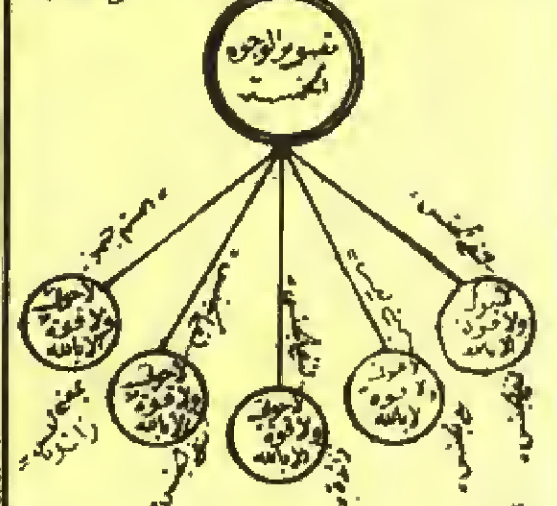
فانما لا يكون لاقى كذا من النقص ولا قوة عطف على لاجول
عطف مفرع على مفرع وغيرهما محذوف اي لاجول ولا قوة
الا باهه موجود الا باهه او عطف جملة على جملة اي لاجول
موجود ولا قوة موجود محذوف خبر جملة الاولى لاستغناء
خبر جملة الثانية ٢٢

فانما لا يكون لاقى كذا من النقص ولا قوة عطف على لاجول
عطف مفرع على مفرع وغيرهما محذوف اي لاجول ولا قوة
الا باهه موجود الا باهه او عطف جملة على جملة اي لاجول
موجود ولا قوة موجود محذوف خبر جملة الاولى لاستغناء
خبر جملة الثانية ٢٢

وانك تقول - اخطى -

على ان يكون لاقى كذا من النقص ولا قوة عطف على لاجول
عطف مفرع على مفرع وغيرهما محذوف اي لاجول ولا قوة
الا باهه موجود الا باهه او عطف جملة على جملة اي لاجول
موجود ولا قوة موجود محذوف خبر جملة الاولى لاستغناء
خبر جملة الثانية ٢٢

على ان يكون لاقى كذا من النقص ولا قوة عطف على لاجول
عطف مفرع على مفرع وغيرهما محذوف اي لاجول ولا قوة
الا باهه موجود الا باهه او عطف جملة على جملة اي لاجول
موجود ولا قوة موجود محذوف خبر جملة الاولى لاستغناء
خبر جملة الثانية ٢٢



اي رفع الاول مع رفع الثاني اما في الاول فلما اورد اما رفع
الثاني فلما اورد ان يكون معطوف على الاول لا يرفع
بالابتداء عطف مفرع على مفرع بان يقدر لهما خبر واحد
او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على عدة
الوجه خمسة اوجه فهو في اسماء امثال لاجول
ولا قوة الا باهه فيكون مذكورة متصلا بها اسمها مفعلا
كقوة مثل لاجول ولا امرأة في الداد ٢٣

والا فاعطى بحب بناؤها واما جازا البناء فالظروف المضاف

الى الجملة واذا فانه يجوز بناؤها على الفتح بحوقوله تعالى

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وج يومئذ يكد

مثل وغير مع ما وان وان واسم لا المكرة المتصلة

المفردة النكرة نحو لاجول ولا قوة الا بالله فانه يجوز

بناؤها على الفتح ورفعها وفتح الاول مع نصب الثاني

ورفعه ورفع الاول مع فتح الثاني وهذه خمسة

اوجه يجوز في امثاله وصيغة اسم لا المني المفردة

المتصلة به فانه يجوز بناؤها على الفتح نحو

لا رجل ظريف واعزها رقيقا ونصبا

نحو لاجول ظريف وظريف

ولا يجوز اعرابها عند جواز
شرطها وان كان بناؤها غير لازم
لاستغناء عن عدم احدها

ولا يجوز اعرابها عند جواز
شرطها وان كان بناؤها غير لازم
لاستغناء عن عدم احدها

ولا يجوز اعرابها عند جواز
شرطها وان كان بناؤها غير لازم
لاستغناء عن عدم احدها